جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي فلسفة عامة

ميدان: العلوم الاجتماعية

تخصص: فلسفة عامة

الموضوع :

الأساس الطبيعي لحقوق الانسان عند جان جاك روسو

إعداد الطالبة:
حمروني سليمة

الأستاذ المشرف:
د. زيغمي أحمد

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.عمر برابح	أستاذ مساعد أ	رئيسا
د. أحمد زيغمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د.رياض طاهير	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر والعرفـــان

أشكر المولى عز وجل على توفيقه لي أولا.

ومن ثم أتقدم بتحية تقدير وعرفان بالجميل للوالدين الكريمين على كل ما بذلوه من أجل وصولي لهذه اللحظة

كما لا يفوتني في هذا المقام أن اتقدم بتحية تقدير وعرفان الى الأستاذ المشرف الدكتور أحمد زيغمي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وإصراره على إخراج العمل المتواضع في أحسن صورة فله مني جزيل الشكر والامتنان ، كما أتقدم بوافر التقدير والاحترام والشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبول مناقشة المذكرة وتقييمها ونقدها وتصحيحها لتكون إضافة في البحث العلمي ،كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى زميلتي مريم بن عطاالله ولكل من ساهم برأيه وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا العمل في أحسن صورة سواء كان من قريب أو بعيد .

الإهــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى .

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة جهد سنوات ونجاح بفضله تعالى مهداة الى الحب والحياة أمي وأبي حفظهما الله لي وأدامهما نورا وضياء لدربي.

والى سندي في الحياة إخوتي والى كل أفراد عائلتي و الى رفيقات المشوار حفظهما الله ووفقهم .

الى كل من كان له أثر جميل في حياتي ، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد راجية من المولى عز وجل أن يجدوا القبول و النجاح

سليمة حمروني

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ب-ج-د-ه
الفصل الأول :الخلفية التاريخية لنظرية حقوق الانسان	
المبحث الأول : الحق الالهي الكنسي	7
المبحث الثاني : المذهب الانساني	18
المبحث الثالث : الحق الطبيعي عند فلاسفة العقد الاجتماعي	23
الفصل الثاني : نظرية حقوق الانسان وطرق حمايتها عند روسو	
المبحث الأول : محتوى نظرية حقوق الانسان عند روسو	38
المبحث الثاني : الحقوق الطبيعية عند روسو	48
المبحث الثالث : طرق وآليات حقوق الانسان	57
الفصل الثالث : نظرية حقوق الانسان عند روسو وتأثيرها على الفكر السياسي المعاصر	
المبحث الأول : روسو وتاثيره على الثورة الفرنسية	75
المبحث الثاني :نظرية حقوق الانسان عند روسو وعلاقتها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان	81
المبحث الثالث : حقوق الانسان في الوقت الحالي	90
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة إشكالية حقوق الانسان بالأخص مسألة الحقوق الطبيعية لدى المفكر جان جاك روسو 1712-1778 باعتبار ان دور روسو بارزا في موضوع حقوق الانسان وأعتبرها حقوقا فطرية ولا يمكن المساس بها خاصة تلك الحقوق المتعلقة بالحرية والمساواة ، وقد تطرقت الدراسة أيضا الى دور فلاسفة العقد الاجتماعي كل من هوبز وجون لوك في إعادة احياء حقوق الانسان ، وأيضا دور روسو وتأثيره على واقع المجتمع في فرنسا وأوروبا خاصة دوره في قيام الثورة الفرنسية 1789 واعلان حقوق الانسان 1948 .ومن خلال هذه الدراسة كذلك تطرح مسألة حقوق الانسان في الوضع الحالي .

الكلمات المفتاحية :

الحق الطبيعي ، العقد الاجتماعي ، حالة الطبيعة ، قانون الطبيعة ، حقوق الانسان ، الحق الالهي الكنسي ، الحرية و المساواة .

Study summary

This study deals with the problem of human rights, in particular, the issue of natural rights for the philosopher, Jean-Jacques Rousseau 1712-1778, given that Rousseau's role is pivotal in the issue of human rights and consider them to be inborn and untouchable, mainly those rights related to freedom and equality. The study also focused on the role of the social contract philosophers, Thomas Hobbes and John Locke, in re-crystallizing the subject of human rights. And also Rousseau's role and its impact on the reality of society in France and Europe, specifically his role in the French Revolution in 1789 and the Declaration of Human Rights in 1948. Through this study, the issue of human rights in the current situation is also illustrated.

key words :

Natural right, social contract, state of nature, law of nature, human rights, canonical divine right, freedom, and equality.

مـقـدمـة

مقدمة :

الحمد لله و الصلاة و السلام على خير خلق الله

تعد قيمة الحق من أبرز القيم الانسانية والاجتماعية فهي تعادل كل من قيمة الخير و الجمال إذ نعني بالحق تلك الاعمال التي يكتسبها الانسان سواء من القانون الطبيعي أو القانون الوضعي و التي لا يجب التنازل عنها مهما كانت الظروف خاصة تلك الحقوق الطبيعية كالحرية و المساواة و التي تعتبر حقوقا فطرية ولدت مع الانسان .

إذ نجد أن فكرة الحق وخاصة فكرة الحق الطبيعي لها خلفية تاريخية بدأت تتشكل في فترة العصور الوسطى وعصر النهضة وظهورها ارتبط بذلك الصراع الذي كان يدور بين الكنيسة والدولة والنظام الاقطاعي الذي كان سائدا في تلك الحقبة ، الا أن ظهور الأولي لفكرة حقوق الانسان كانت مع بروز عصر النهضة وحركة الاصلاح الديني في أوروبا و ظهور النزعة الانسانية التي دافعت عن الانسان وعن حقه في التمتع بكامل حقوقه و التي ساهمت في فك ذلك الصراع القائم بين الكنيسة و الدولة.

كما نجد أن الانطلاقة الفعلية لفكرة الحق الطبيعي بدأت مع فلاسفة العقد الاجتماعي مع كل من توماس هوبز و جون لوك و نخص بالذكر جان جاك روسو[1] الذي كان له الدور البارز في تبلور فكرة حقوق الانسان الطبيعية ، فقد أعاد روسو إحياء تلك الحقوق خاصة حق الانسان في الحرية والمساواة والتي تعد بالنسبة له حقوقا فطرية ولا يمكن التنازل عنها تحت أي ظرف ، كما نجد أن لروسو الدور الفعال في قيام الثورة الفرنسية وفي الاعلان العالمي لوثيقة حقوق الانسان التي تبنت الكثير من أفكار روسو عن الحرية و المساواة ، كما

[1] روسو جان جاك : 1712-1778 ولد بجنيف و توفي في باريس ، كاتب موسوعي و مفكر سياسي من أهم مفكري قرن الثامن عشر في اوروبا، عرف بكتابته و افكاره عن الحياة البسيطة و الطبيعة ، رفض الطبقات الاجتماعية و هاجمها دافع عن فكرة خيرية الانسان الفطرية، و ندد بالظلم في المجتمعات ، عرف بمؤلفه خطاب في العلوم و الفنون الذي أكد من خلاله على دور العلوم و تقدمها في إفساد المجتمع ، ساهم من خلال كتاباته في قيام الثورة الفرنسية ، من أهم مؤلفاته خطاب في أصل التفاوت بين الناس 1754 العقد الاجتماعي و اميل 1762 . جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط3 ، 2006 ، ص 228-332

ساهمت أيضا نظريته لحقوق الانسان الطبيعية في تأسيس دولة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق مواطنيها وتحافظ عليها .

وقد تمثلت نظرية روسو في حقوق الانسان في مؤلفاته خاصة كتابه العقد الاجتماعي وكتابه أصل التفاوت بين الناس الذي تضمن العديد من أفكاره السياسية المختلفة والتي أثرت على الفكر الاوروبي و العالمي ، وهذا ما سنحاول ابرازه في دراستنا هذه .

وتبرز إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي : ما هو الاساس الطبيعي الذي تشكلت من خلاله نظرية روسو في حقوق الانسان ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية :

1- كيف تشكلت حقوق الانسان ؟ وكيف تم إحياءها من طرف فلاسفة العقد الاجتماعي ؟

2- ماهي أهم مساهمات روسو في إعادة طرح إشكالية حقوق الانسان الطبيعية ؟ وماهي الطرق التي وضعها لحمايتها ؟

3- كيف أثرت نظرية حقوق الانسان عند روسو على تغيرات التي طرأت على أوروبا والعالم بصفة عامة ؟

ولمحاولة معالجة هذه الاشكالية المطروحة وضعنا عددا من الفرضيات في محاولة إثباتها قصد إيجاد حل للإشكالية المطروحة :

1- الأصول الفلسفية لفكرة حقوق الانسان تاريخيا .

2- نظرية حقوق الانسان عند روسو تقوم على أساس طبيعي وعلى حقين بارزين حق الانسان في الحرية وفي المساواة .

3- ساهم روسو من خلال أفكاره في قيام الثورة الفرنسية وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

من أجل تحليل وتفصيل الفرضيات السابقة اعتمدنا على منهجين أساسيين: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النقدي .

- المنهج التاريخي من أجل تتبع نشأة وظهور وتطور فكرة حقوق الانسان عبر التاريخ ، بداية من العصور الوسطى وظهور حركة الاصلاح الديني وبروز النزعة الانسانية الى غاية فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة روسو
- والمنهج التحليلي النقدي من أجل تحليل ونقد طريقة تشكل حقوق الانسان عبر التاريخ وشرحها بالتفصيل.

والدوافع التي دفعتنا لإجراء الدراسة على هذا الموضوع فترجع إلى:

دوافع موضوعية :

- أهمية موضوع حقوق الانسان في العالم و الظروف التي تمر بها هاته الحقوق من اضطهاد و سلب ، بالإضافة الى تلك الصعوبات التي تواجه حقوق الانسان عبر التاريخ والتي كانت حاجز بينها وبين تحقيقها على أرض الواقع.

– دوافع ذاتية :

- الميل الى الفلسفة الغربية خاصة فترة العصور الوسطى والفلسفة الحديثة بضبط فكر روسو و أسلوبه البسيط في الكتابة خاصة نظريته في العقد الاجتماعي ، و كذلك طريقة تأثيره على قيام الثورة الفرنسية و على تلك التغيرات التي حدثت في العالم .

وقد قسمنا الدراسة بعد طرح مقدمة عامة الى ثلاثة فصول رئيسية من أجل معالجة الإشكالية المطروحة سابقا وخاتمة وملخص للدراسة، وتتمثل الفصول الثلاثة في :

1- **الفصل الأول** والذي خصصناه لدراسة الخلفية التاريخية لنظرية حقوق الانسان وأدرجنا فيه ثلاث مباحث : المبحث الاول و يتضمن الحديث عن مسألة الحق الإلهي الكنسي وتلك الظروف التي مرت بها حقوق الانسان من اضطهاد من طرف الكنيسة وذلك الصراع القائم بينها وبين الدولة ،و المبحث الثاني و الذي تضمن

الحديث عن ظهور الاصلاح الديني وبروز النزعة الانسانية التي ساهمت في إعادة رد الاعتبار للإنسان مع ذكر أهم المفكرين ، اما المبحث الثالث فتناولنا فيه الحديث عن ملامح نظرية الحق الطبيعي عند فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة هوبز ولوك .

2- **الفصل الثاني** والذي أدرجنا فيه معالم نظرية حقوق الانسان عند روسو والذي تحدثنا فيه عن إسهامات روسو في تشكل هذه الحقوق فتناولنا في المبحث الاول محتوى نظرية حقوق الانسان عند روسو ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الحقوق الطبيعية التي وضعها روسو ، اما المبحث الثالث والمتعلق بطرق وأليات حماية حقوق الانسان حسب روسو .

3- الفصل الثالث والذي أدرجنا فيه نظرية حقوق الانسان عند روسو وتأثيرها على الفكر السياسي المعاصر تناولنا في المبحث الاول تأثير روسو و فكره على قيام الثورة الفرنسية ، والمبحث الثاني تناولنا فيه نظرية حقوق الانسان عند روسو وعلاقتها بوثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أما المبحث الثالث فكان عن وضع حقوق الانسان في الوضع الحالي .

وفي تحليلنا لهذه الدراسة واجهنا بعض الصعوبات متمثلة في : تشتت الأفكار بسبب كثرة المراجع و المعلومات التي تناولت موضوع حقوق الانسان و فكر روسو و صعوبة الإلمام بها وجمعها .

ومن خلال هذه الدراسة نسعى إلى أهداف معينة تتمثل في :

- إبراز مكانة حقوق الانسان و أهمية وجودها على أرض الواقع .
- التأكيد على أهمية العودة الى دراسة فكر روسو و العمل به نظرا لما حققه من نجاح على صعيد فرنسا وأوروبا بشكل عام .

الفصل الأول: الخلفية التاريخية لنظرية حقوق الانسان

- المبحث الأول : الحق الالهي الكنسي
- المبحث الثاني : المذهب الانساني
- المبحث الثالث : الحق الطبيعي عند فلاسفة العقد الاجتماعي

الفصل الأول : الخلفية التاريخية لنظرية حقوق الانسان

تمهيد :

تعتبر فترة العصور الوسطى من بين أهم فترات التاريخ ، فقد تميزت بالعديد من العوامل والظروف التي جعلت منها حقبة تاريخية مميزة عن غيرها ،وهذا راجع الى العديد من العوامل التي ساهمت في تشكل هاته الفترة وظهورها خاصة تلك الظروف المتعلقة بسيطرة الكنيسة ورجالها على كل جوانب الحياة ، فنجد أن الدين أصبح عاملا لا غنى عنه فقد طغى وسيطر على جميع المجالات السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والعلمية فأصبح الانسان في تلك الفترة مقيد بعدة ظروف وهذا ما جعل من العديد يطلقون على تلك الفترة بفترة العصور المظلمة ،ولكن ومع ظهور النزعة الانسانية وعدة مفكرين ساهموا في اصلاح احوال الكنيسة و تغييرها للأفضل .

المبحث الأول : الحق الالهي الكنسي :

شهدت أوروبا في فترة العصور الوسطى انتشارا واسعا لديانة المسيحية التي كانت تحت حكم وسيطرة الإمبراطورية الرومانية ،فقد كانت روما في تلك الفترة مهد لكل الكنائس في أوروبا وكانت سلطة البابا هي السلطة الوحيدة داخل المجتمع وهذا ما جعل من الكنيسة تحكم قبضتها على كل أشكال الحياة في أوروبا . *وترجع عظمة الامبراطورية الرومانية الى أن السلطة المركزية فيها استطاعت أن تحكم سيطرتها على هذه المساحات*

المترامية "[1] وهذا ما أدى بالكنيسة الى فرض قيودها على كل المجالات في المجتمع ، *فقد كانت الكنيسة في العصور تهيمن على الحياة العلمية و الأدبية و الثقافية و تحتكر لرجالها من الرهبان و الكهنة المعرفة و التعلم "*[2]

فقد تميزت هذه المرحلة بالسيطرة الكبيرة للدين فقد كان له تأثير كبير على كل جوانب الحياة و لم يقتصر تأثيره على الجانب العلمي و المعرفي بل تعدى الى مجالات اخرى وأصبح للبابا و لرجال الدين الأثر الكبير على العقول وتفكير الناس " *تميزت العصور الوسطى بتأثير الدين بشكل عام على عقول وتفكير الناس فسيطرة الكنيسة الرومانية كانت غير محدودة كما كان لرجال الدين أثر فاعل في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الفكرية والثقافية "*[3]

ومن خلال هاته الهيمنة والسيطرة للرجال الدين سعت الكنيسة الى تأسيس سلطتين ، سلطة روحية متمثلة في البابا و رجال الدين و سلطة زمنية والتي تتمثل في الحاكم ، و من خلال تأسيس هذه السلطة حاول البابا اصدار عدة أحكام و مبادئ تكسب الكنيسة المزيد من القوة و النفوذ *"ومن هذه المبادئ أن سلطة البابا وحده هي التي تسمى بحق سلطة عالمية و أن يذكر اسم البابا دون سواه في الكنائس ... و أن القرارات التي يصدرها البابا لا يمكن لأي فرد الغائها و للبابا الحق في الغاء القرارات الصادرة من غيره*

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور ، تاريخ اوروبا في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية لطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1976 ، ص 8

[2] ميلاد مقرحي ، تاريخ اوروبا الحديث 1453 – 1848 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط 1 ، 1996 ، ص 19

[3] المرجع السابق ، ص 20

"[1] إن هذه المبادئ زادت من نفوذ وسيطرة الكنيسة و جعلتها تحظى باحترام واسع بين الناس مما زاد في قوتها و مكانتها وذلك من خلال عدة عقوبات كانت تتوعد بها كل المخالفين لها *"ومن هذه العقوبات قرار الحرمان من رحمة الكنيسة ، وهو قرار يقضي بحرمان من وقع عليه القرار من الاشتراك في قداس الكنيسة و جميع امتيازاتها ، و اعتبار الشخص المحروم مطرودا من رحمة الكنيسة و من مجتمعها كما كان هناك قرار القطع الجماعي و بموجب هذا القرار تقفل الكنائس ويدفن الموتى دون صلاة ولا يتم تعميد الاطفال و توقف عقود الزواج و بمعنى أخر شل حركة الكنيسة في المنطقة التي يفرض عليها هذا القرار "*[2]و هذا ما جعل للكنيسة السيطرة الكلية على كل أحوال الناس و منعهم من مزاولة جل نشاطاتهم و حرمانهم من جميع حقوقهم مستغلة بذلك سلطتها الروحية ، حيث فرضت قوتها على كل طبقات المجتمع ومنها القيود التي فرضت على العلماء و تقييد نشاطاتهم و عدم السماح لهم بممارسة أي نشاط خارج ما تسمح به سلطة الكنيسة و بالإضافة الى اتهامهم بممارسة السحر و الشعوذة و مخالفتهم لأوامر البابا و الدين

"و في سبيل الحفاظ على هذا النفوذ و توطيده كانوا على أتم الاستعداد لاستخدام كل أساليب التنكيل و الاضطهاد لمن تسول له نفسه الخروج عليهم ومخالفتهم أو زعزعة الثقة

[1] محمود سعيد عمران ، معالم تاريخ اوروبا في العصور الوسطى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د ط ، د س ، ص 2

[2] المرجع السابق، ص 294 – 295

في حكمهم و سلطتهم فلم يهادنوا المخالفين و لم يسامحوهم و إنما نكلوا بهم من غير رفقا و لا رحمة و لا هوادة و أذاقوهم مرارة المخالفة " [1]

لقد فعلت الكنيسة كل ما في وسعها من أجل فرض سيطرتها على الشعوب في اوروبا مستغلة بذلك سلطتها روحية ، كما أنها لعبت بعقول الناس و تفكيرهم بداعي ان الدين ينص على ذلك و أن مخالفة النصوص الدين جريمة يعاقب عليها القانون الكنسي ، فمارست كل أشكال التعذيب و التنكيل في حق الانسان و حرمته من جميع حقوقه كما تحكمت في حياته و معتقداته.

1-1التفويض الإلهي الكنسي :

تنقسم السيادة في نظرية الحق الإلهي الى سلطتين ، سلطة روحية و التي تتمثل في البابا و رجال الدين و سلطة زمنية سياسية و التي يمثلها الحكام ، و تعتبر هذه السيادة تفويض من عند الله في اختيار الحاكم اي أن هذه السلطة ذات عناية الهية قد تكون مباشرة و قد تكون غير مباشرة في اختيار الحكام .

أ- نظرية الحق الإلهي المباشر :

تذهب هذه النظرية الى الاعتقاد بأن سلطة و اختيار الحكام لإدارة شؤون و امور الدولة مفوضة من عند الله ، فالحاكم يستمد سلطته من الله فهو يحكم بمقتضى العناية

[1] احمد علي عجيبة ، البابوية و سيطرتها على العصور الوسطى ، مكتبة المهتدين الاسلامية ، مصر ، ط 1 ، 1991 ، ص 38- 39

الإلهية لذلك وجب على أفراد المجتمع الخضوع له و طاعته و عدم مخالفته مهما كانت قراراته *"إن نواب يسوع المسيح الذين يشكلون قاعدة له هم تاريخيون بقدر كونهم من البشر الفانيين الذين نقلت اليهم الوكالة و برغم ذلك فهم منصبون مباشرة من الله "*[1]وأيضا تعتبر *" هذه السلطة مقدسة فالملوك هم خلفاء الله في الأرض و عن طريقهم يدير شؤون مملكته و لذلك لم يكن عرش الملكي عرش ملكيا وكفى بل كان ذلك العرش عرش الإله ذاته "*[2]فلقد أتاحت هذه النظرية للحاكم سلطة مطلقة و لذلك وجب طاعته و الخضوع إليه و الى كل أوامره فإن طاعته مفروضة على كل مسيحي ، كما أنه للبابا الحق في ممارسة العقوبات وفرضها على الافراد ولا يحق لأي كان معارضتها لأن الحاكم هنا بمثابة الاله على الارض *"ليس للملك ان يقدم تبريرا لما يأمر به ... وينبغي لسلطته أن تكون من القوة إذ ليس لأحد أن يأمل بالإفلات من قبضته"* [3] أي ان للحاكم سلطة مطلقة في سن العقوبات وانه لا يتراجع عنها كما أنه لا يمكن الاعتراض على قرارته و طاعته باعتبار ان الحكام هم خلفاء الله على الارض فلقد وجب طاعتهم و الخضوع اليهم *" أن الملوك خلفاء الله في الأرض فهم مسؤولون أمامه دون غيره "*[4]

و قد بررت الكنيسة هاته السيطرة او التفويض من الله للحكام بحكم الخطيئة التي ارتكبها الانسان ، و أنه عاجز على التصرف و ادارة شؤون حياته ، أي أن الله و من شدة حبه و

[1]هانس كريستيان هوف ، الباباوات أسياد على السماء و الارض ، تر شاكر مطلق ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، سوريا ، ط1 ، 2015 ، ص 18

[2]غسان سليم عرنوس ، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 27 ، العدد 3 ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2011 ، ص 8

[3] المرجع السابق ، ص 8

[4]حسن خليفة ، تاريخ النظريات السياسية و تطورها ، دار العلوم العليا ، مصر ، ط1 ، 1929 ،ص 69

خوفه على البشر وكلى لهم حكام يختارهم بإرادته *"و بما أن الله يتحكم بكل شيء فإنه يجب طاعة الحكام ... لأن الله أراد ذلك "* [1]

ومنه فإن هذه النظرية ظلت وقتا كبيرا سارية المفعول وقد اقتنع بها الكثير في تلك الفترة وهذا لان طاعة الحاكم من طاعة الله فهي مفروضة على كل مسيحي .

ب-نظرية الحق الإلهي غير المباشر :

إن ما حدث في اوروبا في فترة العصور الوسطى من تضارب بين الدولة والكنيسة والشعوب ادى الى ظهور نظرية مخالفة على سابقتها ، فتكون سلطة هذه النظرية مستمدة من الكنيسة ، أي أن الله لا يختار الحاكم بل يهيئ لهم الطريق الى ذلك و يتم اختيارهم عن طريق الشعب *" أي أنه و بموجب هذه النظرية تكون السلطة مصدرها و جوهرها من الله ، أما من حيث ممارستها العقلية في مجتمع سياسي معين فإن مردها الى البشر أنفسهم ، فالشعب هو الذي يختار الحكام و لكن بهداية من الله عز وجل الذي يرتب الاحداث ليسلم شخص ما السلطة دون غيره "* [2]

فالله هو الذي يختار الحكام في مناصبهم لأن الارادة الالهية هي التي تسير و ترتب أحداث الكون ، فتكون هذه السلطة ذات مصدر إلهي أما من حيث الممارسة فهي تكون عن طريق الشعب انفسهم ، *"فالله قد حرك الاحداث ووجه إرادات الناس ورتب الوقائع*

[1] جورج سعد ، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2000 ، ص 146

[2] غسان سليم عرنوس ، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية، مرجع سابق ذكره ، 582

ولكن بطريقة غير مباشرة ، ليتم اختيار هذا الحاكم بالذات ، ومن ثم فالشعب مسير في اختياره للحاكم الخاضع لما أرادته العناية إلهية "[1]فتصبح طاعة الحاكم واجبة على كل مسيحي فهي تعد من الامور الدينية الواجب الخضوع لها ولأوامره فالحاكم مسؤول امام الله عن رعاياه ، ونجد من بين مؤيدي هذه النظرية كل من القديس أوغسطين * و القديس توما الاكويني * فقد ذهب اوغسطين للقول *"إن الله هو الحاكم الاعلى في الدولة و هو مالك جميع السلطات و منظم كافة الامبراطوريات و الممالك و هو الذي يوحي بالقوانين و هو أيضا مصدر العدالة و كل صاحب سلطة غير الله فهو مفوض من قبله "* [2]

اما القديس توما الاكويني فيقول *" النظرية الدينية تقول بأن مصدر السلطة العليا هو الاله و أن الحكام يستمدون سلطتهم من الله و ليس من الافراد و بالتالي فإن الحكام في ممارستهم للحكم إنما ينفذون إرادة الله على الأرض و هكذا فإن مسؤولية الحكام هي أمام الله وحده و إن إرادة الحكام تكون أعلى من إرادة المحكومين "*[3] لا تختلف هذه النظرية

---

[1] غسان سليم عرنوس ، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية ، مرجع سابق ذكره ، ص 582

* توما الاكويني 1225-1274 أعظم لاهوتي عرفته الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وهو راهب دومينكي ايطالي و فيلسوف مثالي ، نشأت فلسفته نتيجة لتكيف فلسفة ارسطو و الديانة المسيحية ، تقوم فلسفته على انسجام الايمان و العقل ، و في عام 1879 اعتبرت فلسفة الاكويني الفلسفة الحقيقية الوحيدة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، رونالد سترومبرغ ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-
1977 تر أحمد الشيباني ، ص 700

**اورليوس اوغسطينوس اشهر اباء الكنيسة اللاتينية ولد في طاجسطا اليوم سوق اهراس بنوميديا في 354 مات في يايبونا في 430 كان ابوه وثنيا يدعى باتريقي و امه نصرانية تدعى مونيكا ، اعتنق المانوية في بداية حياته ثم تراجع عنها وتأثر بالأفلاطونية المحدثة من اشهر مؤلفاته مدينة الله و الاعترافات الذي يحمل سيرته الذاتية ، جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، دارا لطليعة ، لبنان ، ط 3 ، 2006 ، ص 117 -120

** توما الاكويني 1225-1274 أعظم لاهوتي عرفته الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وهو راهب دومينكي ايطالي وفيلسوف مثالي ، نشأت فلسفته نتيجة لتكيف فلسفة ارسطو والديانة المسيحية ، تقوم فلسفته على انسجام الايما ن والعقل ، وفي عام 1879 اعتبرت فلسفة الاكويني الفلسفة الحقيقية الوحيدة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، رونالد سترومبرغ ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-
1977 تر أحمد الشيباني ، ص 700

[2]محمود سعيد عمران و اخرون ، النظم السياسية عبر العصور ، 178

[3]المرجع السابق ، ص 325

عن سابقتها لأنها مصدر السلطة فيها يكون تحت العناية الالهية ، و أن الله هو المسؤول عن اختيار الحكام فهو يهيئ لهم الطريق لذلك ويتم اختيارهم من طرف الشعب فتصبح هنا طاعتهم واجب ديني على كل مسيحي و الخروج عليهم من أكبر المعاصي التي يحاسب عليها الشعب ، كما أن للحكام مسؤولية تسيير أمور الشعب وفق ما تقتضي العناية الالهية فهم مفوضون من قبل الاله لتسيير شؤون رعاياه ، فقد أعطت هذه النظرية سلطة مطلقة للملوك و بذلك فقد أساؤوا استخدامها و وظفوها لخدمة مصالحهم الشخصية .

2-1 ظهور حركة الاصلاح الديني :

أثرت الكنيسة على كل جوانب الحياة الاجتماعية في العصور الوسطى مستغلة بذلك سلطتها الروحية و السياسية المفوضة من عند الاله ، حيث قيدت الانسان و عرقلت حريته و اتخذت من فكرة الخطيئة الاولى سببا لفرض سيطرتها على حياة الانسان ومنعه من ممارسة جميع حقوقه فأصبح الانسان خاضع لكل اوامر الكنيسة ، *" قبل سقوط الخطيئة الاصلية ، كان البشر يعيشون حياة خالية من اي سيطرة من الانسان على أخيه الانسان ، لكن ثمن الخطيئة هو ولادة تلك السيطرة ، وهذا أمر شرعي ، لأنه يجب معاقبة الخطيئة ."*[1]

[1] جورج سعد ، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى ، ص 147

هذا ما يبرره الحكام والملوك المسيحين من أجل فرض سيطرتهم على الانسان و اضطهاده بشتى الطرق ، كما أنها مارست كل اشكال الحرمان على الانسان ، وأيضا تدخلت في تعاليمه الدينية ، ومن أبرز ما مارسته الكنيسة هي فكرة صكوك الغفران التي غرستها في نفوس المجتمع المسيحي و جعلت منها فرضا دينيا واجب القيام بها من طرف كل مسيحي من أجل التكفير عن خطيئته *"هذا القرار الصك الذي يشتري فيه الخاطئ الغفران لينجو من العقوبة الالهية "* [1]ولم تتوقف الكنيسة في فرض اوامرها عند هذا الحد بل جعلت من فكرة صكوك الغفران امرا ضروريا القيام به و أن من يخالفه يتعرض الى أشد العقوبات

و كذلك ما كانت تفرضه الكنيسة على الناس من ضرائب دينية اعتبرتها أمرا ضروريا و حقا عليهم دفعها لا احسانا منهم " [2]لكن هذه الافعال لم تلقى استحسانا من طرف العديد في اوساط المجتمع المسيحي مما أدى الى ظهور طبقة من المجتمع ترفض هذه الافعال و التصرفات التي تقوم بها الكنيسة ومن بينهم المصلح مارتن لوثر * والذي ثار ضد هذه التصرفات و حاول اصلاح الكنيسة من الداخل خاصة فيما يتعلق بصكوك الغفران، *" استاء لوثر من هذه العملية و في عيد الشهداء نوفمبر 1517 و في الوقت الذي كان كثير من المسيحيين متواجدين في كنيسة ونتبرج وضع احتجاجا مكونا من خمسة وتسعين*

[1]هانس كريستيان هوف ، الباباوات اسياد على السماء و الارض ، تر شاكر مطلق ، ص 242

*مارتن لوثر 1483-1546 كاهن و لاهوتي ألماني و هو ابرز زعماء حركة الاصلاح الديني و مؤسس المذهب البروتستانتي الذي تتبعه معظم المقاطعات الالمانية قام بترجمة الانجيل الى الالمانية ، وقد أنكر على رجال الكنيسة الكاثوليكية دورهم كوسطاء بين الانسان و خالقه رونالد سترومبرغ ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-1977 تر أحمد الشيباني ، ص 759

[2]عبد الفتاح حسن ابو عليه و اخرون ، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ط 3 ،1993 ، ص 26

حجة حمل فيها على عملية صكوك الغفران و أوضح أن الغفران شأن من شؤون الله وحده ولا يمكن لأي شخص مهما بلغت مكانته الدينية أن يقوم بمثل هذا العمل ، ودعا من يهمه الامر الى مناقشته " [1] وهكذا كان رفض لوثر لادعاءات الكنيسة الكاثوليكية و صرح بأن غفران الذنوب شأن من شؤون الله وحده ولا دخل لأي كان فيه

"و الجدير بالذكر أن صكوك الغفران كانت في الاساس تقوم على ندم الفرد و توبته و التكفير عن ذنبه اما بالصلاة او بالزكاة او الصوم ... ثم تطور هذا المفهوم تدريجيا عندما قال بعض الباباوات بأن التكفير يمكن ان يتم عن طريق دفع اموال الى الكنيسة " [2] فالإنسان يقوم بالتكفير عن ذنوبه عن طريق التوبة و الاعمال الصالحة لا عن طريق دفع الاموال للقس او الكاهن ليغفر له ذنوبه ،فأصبحت هنا عملية بيع صكوك الغفران مسالة تجارية تهدف من خلالها الكنيسة الى ربح مصالحها الشخصية وهذا ما ثار سخط و غضب لوثر وقام بالثورة لإصلاح الكنيسة ، لكن قابله رد الكنيسة بالرفض كما اتهمته بالهرطقة و الالحاد وطالبت منه العدول عن أراءه فأصبحت

" حياة المصلح الديني لوثر ... أصبحت الان في خطر و دون أي قيمة إن هو لم يتخلى عن تعاليمه و فرضياته و قضاياه ويندم على نقده للبابا " [3] ورغم كل هذا لم يتوقف

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار و اخرون ، التاريخ الاوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولي ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1999 ، ص 122

[2] عبد الفتاح حسن ابو علية ، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر ، ص 88

[3] هانس كريستيان هوف ، الباباوات اسياد على السماء و الارض ، تر شاكر مطلق ، ص 237

*كالفن جان ولد بفرنسا في 1509 عالم لاهوتي و من رجال الاكليروس ومن أعظم المصلحين الدينيين في ق 16 هاجر في عام 1534 من باريس الى سويسرا و قد اصدر عام 1536 كتابه الشهير مؤسسات الدين المسيحي هذا كتاب يحدد نهج و قواعد اللاهوت البروتستانتي الوثوقي و في عام 1536 استقر في جنيف حيث اصبح الشخصية الاولى للبروتستنتية الكلفينية و توفي سنة 1564 بجنيف . رونالد سترومبرغ ، تاريخ اوروبا الحديث 1601-1977 ، تر احمد الشيباني ، ص 710

لوثر عن فكرته الاصلاحية وحارب من أجل اصلاح الكنيسة ونشر تعاليم مذهبه البروتستانتي واعادة الاعتبار للتعاليم الانجيل المقدسة .

ب : جان كالفن * :

ظهرت افكار كالفن الاصلاحية في كتابه تعاليم الديانة المسيحية و الذي أوضح من خلاله أفكاره الاصلاحية من خلال مذهبه البروتستانتي ، *" وقد اتجه كالفن بدعوته لكل البشر ... و دعا الى قيام كنيسة جديدة مستقلة عن كنيسة روما و يتفق مع لوثر في أن الكتاب المقدس وحده هو المرجع الاساسي لقضايا العقيدة و الايمان... و ان الغفران يكون بالإيمان الصحيح قبل الاعمال."*[1]لم يختلف كالفن عن سابقه لوثر في رفضه لفكرة صكوك الغفران و اعتبارها انها شأن من شؤون الله وحده ، كما ركز على ضرورة العودة الى تعاليم الكتاب المقدس و اعتباره المرجع الوحيد لكل العقائد المسيحية ، كما أعتبر *"ان كل سلطة تنبثق من الله و تكتسب ... فإن السلطة لا توجد الا من اجل قيادة البشر وفق مشيئة الله ووفق الكتاب المقدس و الروح المقدس ان الكنيسة المسيحية و الدولة المسيحية تخضعان حصرا و بصفة مشتركة لسيادة الله التي تتجلى من خلال الكتاب المقدس "*[2]يفهم مما ذكر أن كالفن يرفض تلك النظريات الثيوقراطية التي تعتقد بسيادة الباباوات على الشعوب وان الطاعة لله وحده و الاخذ فقط بتعاليم الكتاب المقدس و ما جاء فيه من عقائد دينية ، أي أن السلطة التي يقول بها كالفن هي سيادة السلطة الروحية على السلطة

[1]ميلاد مقرحي ، تاريخ اوروبا الحديث 1453 – 1848 ، ص 101

[2]جان جاك شوفا لييه ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة الى الدولة القومية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط 4 ، 1998 ، ص 268

الزمنية و أنه لا وجود لسلطة تعلو على سلطة الله ."*وقد تأسست أراء كالفن على ثلاثة مبادئ مماثلة لمبادئ لوثر وهي : الكتاب المقدس هو المرجع الوحيد لكل الأمور الدينية ، و المسيح وحده هو الذي يشفع للناس عند الله : و التبرير بالإيمان فحسب و ليس بالإعمال* "[1]لقد شدد كالفن في كتاباته الاصلاحية على تقديس الكتب المقدسة و على الايمان فقط بما نادى به المسيح من عقائد دينية و ايضا اعتبار الله المسؤول وحده على الغفران و العقاب .

لقد لاقت عقيدة كالفن الاصلاحية رواجا كبيرا في فرنسا واخذت تتوسع افكاره في كل اقطار اوروبا و بدأت عقيدته الاصلاحية تتحدد بشكل واضح و علني كما أن الكثير تقبل فكره الاصلاحي و انتشر مذهبه البروتستانتي .

المبحث الثاني: المذهب الانساني :

تعد النزعة الانسانية تيارا فكريا و ثقافيا شمل عدة ميادين و جوانب مختلفة ظهر و اكتمل في عصر النهضة بأوروبا ، جاءت لتؤكد على مركزية الانسان ، كما اعتبرت انها انتفاضة فكرية لكل ما هو سائد في فترة العصور الوسطى خاصة سيطرة الدين و الكنيسة على الفكر الانساني ، كما يعرفها لا لاند " *بأنها مركزية إنسانية متروية، تنطلق من معرفة الإنسان، وموضوعها تقويم الإنسان وتقيمه واستبعاد كل من شأنه تغريبه عن ذاته، سواء بإخضاعه لقوى خارقة للطبيعة البشرية، أم بتشويهه من خلال استعماله*

[1] ميلاد مقرحي ، تاريخ اوروبا الحديث 1453 – 1848 ، ص 101

استعمالًا دونياً، دون الطبيعة البشرية " [1] فلقد عرفت هذه الحركة بأنها محررة الانسان من كل قيود التي فرضتها عليه الكنيسة خلال عصور الظلام ، كما أنها دافعت على ضرورة الالتفات للإنسان واعتباره اساس المعرفة ومصدرها كما دافعت على حقوق الانسان الاساسية كحقه في الحرية و المساواة ،

"لقد كانت النزعة الانسانية منذ بداية عهدها تمهيدا فكريا لمعظم الثورات التي قامت في اوروبا و كانت موجهة للفلسفة الدينية والاخلاق والاقطاعية ومن هنا كانت مطالبها بالحرية و الحق في التمتع بالحياة الدنيا و تحرير الانسان من الاضطهاد و اللامساواة " [2]ومنه يتبين ان سعي الحركة الانسانية كان لتحرير الانسان و محاولة اصلاح حياته والقضاء على كل اشكال الاضطهاد بحقه و كل محاولات استعباده و السيطرة عليه، ولقد ارتبط ظهور النزعة الانسانية بعصر النهضة في ايطاليا ثم توسعت لتشتمل جميع اقطار اوروبا ،*"أن عصر النهضة في القرن الخامس عشر جاء بمثابة خلاص عجائبي من الهالة في جميع الميادين ، حاملا معه النور و العلم والاختراع الى اوروبا "* [3]

كما أنها عرفت كحركة احياء لتراث الادبي و الفني اليوناني و الروماني القديم *"ظهرت النهضة الاوروبية ظهورا تدريجيا فبدأت بمفهوم ضيق عندما ركزت على احياء التراث القديم اليوناني و الوثني و الروماني الوثني و المسيحي ثم أخذ مفهوم النهضة في*

[1] اندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ترجمة خليل احمد خليل، منشورات عويدات ، بيروت ، مجلد 1 ، ط2 ، 2001 ، ص 569

[2] ابراهيم مصطفي ابراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر ، 2001 ، ص 57

[3] رونالد سترومبرغ ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-1977 ، ترجمة احمد الشيباني ، دار القارئ العربي ، مصر ، ط 3 ، 1994 ، ص 31

النمو و التقدم حتى أصبحت النهضة تعني تمتع الانسان بالحياة "[1]فاعتبرت هذه النزعة أنها تلك الدراسة التي تهتم بالإنسان من جميع النواحي و المجالات المختلفة العلمية و الفنية و الادبية ولاعتبار ان الانسان هو أساس الحضارة و التقدم .

فقد كان لمفكري النزعة الانسانية الدور الاكبر في رد الاعتبار للإنسان و جعله محور اهتمام ودراسة في تلك الفترة من خلال تجسيد افكارهم و فلسفتهم المنتقاة من الحرية و التي اعتبرت كثورة ضد كل اشكال الاضطهاد و العبودية التي مارست في حق الانسان و قيدت حريته و منتعته من حقوقه المختلفة فكانت هذه النزعة كانطلاقة فعلية لعصر ذهبي يتحرر فيه الانسان ويصبح مركز للكون و المعرفة ، *"يقول ايراسموس الزعيم غير المنازع للحركة الانسية الأوروبية :ينبغي أن نتمنى حظا سعيدا لهذا القرن ، لأنه سيكون العصر الذهبي "*[2] فقد كان ايراسموس* من بين أبرز مناضلي النزعة الانسانية في اوروبا بالإضافة الى بترارك* فقد كان لهم الفضل الكبير في إحياء هاته الحركة ، فتمثلت أفكارهم في إعادة إحياء التراث الكلاسيكي القديم ، و التأكيد على حرية الانسان . فقد تمثلت أراء ايراسموس في *" تصور مجتمع مسيحي جيد قائم على العقل و التعاليم المسيحية . فمثله مثل معظم مفكري القرون الوسطى حاول وبشكل مثالي تحديد الدور*

[1]عبد الفتاح حسن ابو علية و اخرون ، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر ، ص 18-19

[2]هاشم صالح ، مدخل الى التنوير الأوروبي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، لبنان ، ط 1 ، 2005 ، ص 75

*ايراسموس1466-1536 من أتباع المذهب الانساني و ابرز علماء الكلاسيكيات في عصره ،رسم كاهنا اوغسطينيا في عام 1492 وقد وطدت دراسته في باريس كراهيته للاهوت المدرسي الكلامي ، يعتبر من أعظم علماء عصره . رونالد سترومبرج ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-1977 ، تر أحمد الشيباني ، ص 681-682

* فرانسيسكو بترارك 1304-1374 من راود عصر النهضة الاوروبية في ايطاليا و هو اول من وضع اساس المذهب الانساني .كان لشعره تأثيرا بالغا على الادب الفرنسي و الايطالي ،كما عمل على احياء ثقافة الرومان القديمة ، انظر لويس عوض ، ثورة الفكر في عصر النهضة الاوروبية ، ص 55

الذي يمكن أن يقوم به الأمير المسيحي أي الحاكم . فالأمير المسيحي برأيه لا يخدم المسيح إلا عندما يوفر الراحة و الطمأنينة لشعبه [1]و قد حاول ايراسموس تجاوز تلك التصورات الدينية السائدة و رفض كل ما يقول به رجال الدين ، فقد كان يدعو الى ضرورة الاصلاح في الكنيسة والى ضرورة معرفة رجال الدين بعملهم الصحيح اتجاه شعوبهم والى *"تمجيد الانسان و الحياة الانسانية و تهكمه بالرهبانية و الزهد ورفض الحياة التي كانت تدعو له الكنيسة الكاثوليكية و نقاؤها "* [2] فقد كان اراسموس من بين الإنسانيون الذي دعوا الى اعادة الاعتبار للإنسان وجعله مركز للعلم و المعرفة " وكان شغله الشاغل هو أن يثبت للمثقفين ان روح المسيحية لا تقل عن روح الوثنيات اليونانية و الرومانية تمجيد الحياة الدنيا و اعترافا بقيمة الانسان و حقه في المعرفة و القوة و السعادة على الارض و أنها ليست مجرد اعداد للحياة الاخرى "[3]فسعى ايراسموس الى الوقوف على اصلاح الكنيسة و التوفيق بين الفكر المسيحي و العودة الى التراث القديم الوثني و اليوناني و الروماني ، و الاخذ بعلوم و آداب و فنون من سبقوهم من شعوب وحضارات ، كما أنه رفض التخلي عن الدين من أجل العلم و المعرفة .

اما بترارك فقد *"كان من رواد عصر النهضة الاوروبية الذين اكتشفوا حضارة الرومان و ثقافتهم و آدابهم و تاريخهم و مجدوها و زينوها لمعاصريهم كمثل أعلى يحتذى*

[1]مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التويع ، لبنان ، ط3 ، 2007 ، ص 37

[2]لويس عوض ، ثورة الفكر في عصر النهضة الاوروبية ، مركز الاهرام للترجمة و النشر ، مصر ، ط 1 ، 1987 ، ص229

[3] المرجع السابق، ص 233

به حتى أصبح أكبر داعية لإحياء الآداب القديمة في أوروبا "[1]هكذا كان بترارك من الأوائل الذين قاموا بإحياء التراث القديم من خلال الترجمات و دراسات التي قام بها فقد أجتهد و أتقن اللغة اللاتينية.

"واستطاع بترارك بفضل تمكنه من هذه اللغة أن يتذوق الاتجاهات الانسانية التي حفلت بها كتابات الرومان و قد قام بترارك بجمع المخطوطات اللاتينية و النقوش و عمل جاهدا على نشر الدراسات الانسانية و تشجيعها "[2]فكان اهتمام بترارك بمجال ترجمة العلوم الرومانية و اليونانية القديمة و تمجيده الكبير للتراث الوثني واعادة احياءها من أجل الأخذ بها و الاستفادة منها ، كما أنه طرح أفكار جديدة في عصره ردت الاعتبار للإنسان و جعلت منه محورا للكون و مصدرا للمعرفة .

ومن خلال ما سبق نتوصل الى أن المبدأ الأساسي التي قامت من أجله النزعة الإنسانية هو العودة الى الإنسان و اعتباره مصدرا لكل معرفة ، ومنه فالنزعة الانسانية تعتبر الداعم الأكبر للإنسان و لحقوقه المختلفة كما أنها اهتمت بكل المجالات العلمية و الثقافية و السياسية و الدينية ، كما أنها آمنت بالإنسان و بقدراته الفكرية و رفضت كل أشكال العبودية و الاضطهاد في حق الإنسان .

[1]، لويس عوض ، ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية ، مرجع سابق ذكره ص 61
[2]عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الأوروبي و الأمريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1992 ، ص 22

المبحث الثالث : نظرية حقوق الانسان عند فلاسفة العقد الاجتماعي

1-الحق الطبيعي عند هوبز

1-2حالة الطبيعة :

يرى توماس هوبز* أن حالة الطبيعة الأولى التي وجد فيها الانسان هي حالة حرب و صراع و أن الكل في صراع و منافسة من أجل البقاء وحفظ الذات، لاعتبار أن الإنسان أناني بطبعه فهو يسعى فقط لحفظ نفسه و ممتلكاته لذلك يلجأ الى العنف و القوة من أجل صدهم أو ردعهم و هذا ما ينتج عنه الحرب و الفوضى *"إنها بالنسبة الى هوبس حالة الحرب و فوضى الناس متساوون بالطبيعة و عن المساواة ينبثق الحذر و عن الحذر ينشأ الحرب بين الناس "*[1] هكذا يصور لنا هوبس حالة الطبيعة الأولى التي كان يعيشها الانسان تلك الحالة التي كان يسودها الحرب و الفوضى و عدم المساواة و الخوف الدائم ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تنعدم الثقة و العدل و المساواة و قيم الحق و الاخلاق ففي تلك الفترة لم يكن الانسان الاولى يميز بين الحق و الباطل او بين ما هو صائب و خاطئ .

"و ينتج أيضا عن حرب كل إنسان ضد كل إنسان أن لا شيء يمكن أن يكون ظالما، إن أفكار الصواب و الخطأ و العدل و الظلم لا مكان لها هنا حيث لا سلطة مشتركة ولا وجود للقانون "[2]ولذلك يلجأ الانسان لدفاع عن نفسه بشتى الطرق و الوسائل لأنه لم يكن

[1]جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة على مقلد ، الدار العالمية ، لبنان ، ط 2 ، 1983، ص 261
[2]توماس هوبز ، اللفياثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة ، ترجمة ديانا حبيب حرب و بشرى صعب ، دار الفارابي ، الامارات، ط1 ، 2011 ، ص 136

هناك رادع أو قانون يحكم بين الناس كما أنهم في تلك الحالة لم يكونوا يميزوا بين الظلم و العدل و بين ما هو صحيح و خاطئ بالنسبة لهم كما انه "*ينتج عن الحالة نفسها أنه لا ملكية و لا سلطة و لا تمييز بين ما هو لي و ما هو لك ، بل إنه ملك كل انسان هو فقط ما يستطيع الحصول عليه طالما أنه قادر على الاحتفاظ به* "[1]

هكذا رسم لنا هوبز حياة الانسان الأولى تلك الحياة التي سادت فيها الفوضى و انتشار الظلم و جهل الانسان فيها بقيم العدل و الحق و ما هو ملكه و ملك غيره و هذا كل راجع الى عدم وجود سلطة و في هذا الصدد يقول هوبز : " *العلة الاكثر شيوعا لرغبة الناس في إيذاء بعضهم بعضا تنشب بسبب أن كثيرين منهم يرغبون في الشيء نفسه و في نفس الوقت فلا هم قادرون على الاستمتاع به ولا هم قادرون على إقتسامه فيما بينهم* "[2] هذا ما جعل من الحياة في الحالة الطبيعية الاولى تتميز بالوحشية و الفوضى و يصبح الإنسان فيها ذئب لأخيه الإنسان حسب تصور هوبز لها.

" *فالسبب الأساسي للسلوك البشري الذي يؤدي الى حالة الحرب يستطيع أيضا أن يزودنا بسبب للخروج من الأزمة و الخلاص من الصراع العنيف ، لأن السبب الأساسي كان الرغبة في المحافظة على الذات ...و في استطاعة الانسان العاقل أن يرى أنه ينبغي أن يبحث عما يضاد هذه الحالة أعني أن يسعى الى السلام و هكذا نجد أنفسنا مرغمين اذا*

[1]، توماس هوبز ، اللفياثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة، مرجع سابق ذكره ، ص 136- 137
[2] نقلا عن ، إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، دار الكتب المصرية ، 2001 ، ص 271

ما استخدمنا العقل الطبيعي الخالص على الخروج من حالة الحرب الى اقامة السلام " [1]

إن الخوف من الموت و عدم البقاء هو ما أضطر الانسان الى البحث عن مخرج من هذه الحالة.

ومنه فتصور هوبز حلا للخروج من هذه الحالة التي سيطر عليها الخوف و الصراع و دعا الى ضرورة انتقال الإنسان الى حالة أخرى تضمن للفرد حقوقه و تدافع عن حريته و ممتلكاته باعتبار أن الانسان غير قادر على حكم نفسه أو تسيير حياته .

1-3 الانتقال من حالة الطبيعة الى المجتمع المدني :

إن انتشار الخوف و اللاستقرار و عدم الامان في المجتمعات البشرية الأولى هو ما أدى بالإنسان الى التفكير في إيجاد مخرج من هذه الحالة التي تهدد حياة الفرد و تقمع حقوقه و تقيد حريته ، و أيضا شعور الانسان الدائم بالخطر على حياته و ممتلكاته هو ما دفعهم للبحث عن مجتمع أخر يضمن امنهم واستقرارهم و يحمي ممتلكاتهم *"لقد كان الهدف الأساسي المحافظة على الذات ، مع أنه مهدد بالقضاء عليه في أي وقت ... وهذا الاحساس بالخطر الدائم و عدم الأمان هو الذي دفع الناس الى التنازل عن حقهم في الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاص ، الى سلطة تحميهم ، وتحقق لهم المحافظة الى الذات "* [2] .

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر ، 1985 ، ص 325 – 326

[2] إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، ص 272

وانطلاقا مما سبق فإن هوبز عندما تصور حالة الطبيعة الأولى للإنسان و رغبة هذا الاخير في الخروج منها والانتقال من حال الطبيعة الى مجتمع مدني يحمي ذاته و يحفظ له ممتلكاته كانت ناتجة عن توجيهات العقل البشري التي أدت بالإنسان الى التفكير بعقلانية للبحث عن سبل السلام و الامان.

"وفي استطاعة الانسان العاقل أن يرى انه ينبغي عليه ان يبحث عما يضاد هذه الحالة اعني أن يسعى الى السلام ، وهكذا نجد انفسنا مرغمين اذا ما استخدمنا العقل الخالص ، على الخروج من حالة الحرب الى اقامة السلام و انشاء دولة قوية و متماسكة تتجنب فيها عودة هذه الحالة مرة أخرى "[1]فنلاحظ هنا ان عقلانية الانسان لم تتقبل هذه الحالة التي كان فيها لاعتبار أنها غير منتجة ونافعة و ان هذا الصراع لا يقدم شيء للإنسان ولا يحقق له الامن و السلام الكافي للاستمرار في الحياة.

وهذا ما دفع بهوبز الى اقتراح حل للخروج من حالة الخوف و الرعب الى حالة الامن و الاستقرار، و هذا بالتنازل الافراد عن فكرة حكم أنفسهم بأنفسهم و الى ضرورة وجود ثقة متبادلة بين الافراد من أجل نجاح او تنظيم هذا التعاقد *"فيجتمع عدد من الناس و يتفقون على اختيار حاكم او هيئة حاكمة تمارس سلطتها على الجميع و يتنازلون لها عن كل سلطاتهم و بهذا يوجد اللفياثان الاله الارضي الذي يدينون له جميعا بالسلام والحماية "* [2] وبموجب هذا العقد فإن الافراد مجبرون على التنازل عن كل ممتلكاتهم الى السلطة

[1]امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، ص 326

[2]نقلا عن : اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون الى ماركس ، دار المعارف ، مصر ، ط 5 ، 1995 ، ص62

الحاكمة و الى ضرورة الاتفاق فيما بينهم أيضا و التنازل عن جزء من حريتهم الى الهيئة الحاكمة من أجل الانتقال الى مجتمع منظم أكثر تضمن فيه حقوقهم و حريتهم .

الا أن هذا الانتقال يتشكل بالنسبة الى هوبز وفقا لقانون الطبيعة ، الذي اعتبره هوبز تعليمات او مبادئ يقوم بها العقل الانساني ليشكل عائق امام أي تصرف يقوم به الانسان و يكون مخالف و منافي للطبيعة البشرية و ايضا للحد من تصرفات الانسان السيئة كالأنانية و الشرور و الانتقام .

فيعرف هوبز القانون الطبيعي حسب كتابه اللفياثان فيقول :*"إن قانون الطبيعة ، lex naturalise، هو مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل ، و بها يمنع الانسان من فعل ما هو مدمر لحياته او ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها "*[1] فهو بالنسبة الى هوبز معطى طبيعي للإنسان لكي يدافع عن نفسه بالقدرة والجهد التي يمتلكها و ان يفعل كل ما يراه عقله مناسب و ايضا للحفاظ على نفسه و الحصول على كل ما بوسعه أن يستحوذ عليه أي هي تلك *"الحرية الممنوحة لكل انسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته الخاصة اعني للمحافظة على حياته الخاصة ، و بالتالي حريته في أن يفعل اي شيء يكون في تقديره او أن يتصور عقله انه الانسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية "*[2]

و يعتبر ايضا الحق الطبيعي *"الاساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي هو كل انسان لديه القدرة و الجهد لحماية حياته و اعضائه "*[3]فالحق الطبيعي بالنسبة الى هوبز هو

[1] توماس هوبز ، اللفياثان ،ترجمة ديانا حبيب حرب و بشرى صعب ،ص 139
[2] امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، ص 332-333
[3] المرجع السابق ، ص333

معطى طبيعيا من حق كل انسان فهو يعتبر ذلك المبدأ او الحاجز الذي يقي الانسان من ارتكاب الخطأ أو أن يتصرف في حدود خارج عقله ، ومنه استطاع الانسان أن يتصور حلا للخروج من حالة الفوضى و الوحشية الى حالة الدولة و العدل و المساواة ، حيث تتوفر الحقوق و الحضارة وتضمن فيها الحياة و ممتلكات الافراد .

1-4 العقد الاجتماعي عند هوبز :

لقد قامت نظرية العقد الاجتماعي على أساس أن الانسان في حال الطبيعة شرير بطبعه واناني و أنه لا يستطيع أن يكون اجتماعي و ذلك راجع الى الطبيعة البشرية التي تقوم على حب ذات و إتباع الشهوات ، ومنه توجب على الانسان ان يبحث عن حياة اخرى تضمن له الحماية و الامن و تحافظ على حياته ، لذلك اضطر الى الانتقال الى مجتمع مدني يتنازل فيه عن جزء من حريته لصالح السلطة او الهيئة الحاكمة .

ويعرف جميل صليبا العقد الاجتماعي بأنه : *" اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية ان يعهد في شخصه و في كل ما لديه من قدرات الى الارادة العامة volonté générale التي تنتظم بها حياة الكل "*[1] وبمقتضى هذا العقد فإن الافراد يتنازلون عن إرادتهم الى ارادة الحاكم وبذلك فإنهم يكونوا على اتفاق فيما بينهم لإعطاء الحاكم السلطة المطلقة لتصرف في شؤونهم و فق ما يراه هو حق و صحيح .

[1] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ج 2 ، 1982 ، ص 82

و بمقتضى هذا العقد يتنازل للجميع عن ارادتهم لإرادة الحاكم فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما يراه صالحا لرعاياه "[1]ومنه فإن هذا العقد عبارة عن تبادلات و تنازلات من أفراد الشعب لصالح فرد فيما بينهم يمنحون له السلطة في تسيير شؤون و التصرف في ممتلكاتهم من أجل مصالحهم ، وتكون لهذا الحاكم السلطة و السيادة أي أن له السلطة الكاملة في ادارة الدولة و اصدار القوانين و بالتالي *"يصبح المصدر الوحيد للقانون و التشريع ولا يغدو القانون بعد ذلك سوى تعبير صريح عن ارادة الحاكم المطلق و تبرير ذاتي لتصرفاته في الحكم والإدارة و القضاء "* [2] .

ومنه يتضح أن هوبز يؤيد الحكم المطلق للحاكم و يرفض اي شكل من اشكال التدخل في السلطة كما أعتبر أن الحاكم لا يكون طرف في العقد المتفق عليه *"واعتبار الحاكم ليس طرفا في التعاقد الذي يتم بين المواطنين بعضهم البعض ، يتنازلون فيه عن بعض حقوقهم الطبيعة لهذا الحاكم"* [3]

أي انه لا سلطة أخرى غير الحاكم تتدخل في شؤون الدولة و في تسيير الشعب كما رفض حكم الكنيسة باعتبار أن هذه الاخيرة تعطي الاهمية الاولى لسلطة الروحية على السلطة الزمنية و ان الحاكم هو المشرع الاول للأخلاق و الدين داخل دولته *"و لكن في جميع الاحوال لا يجوز للكنيسة ولا لأي سلطة اخرى شبيه بها كما لا يجوز لأي كان أن تحدثه نفسه أو تزين له أمر مناقشة ارادة الحكومة المتمثلة في قوانينها ومراسيمها و*

[1] اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ، ص 62
[2] محمد وقيع الله احمد ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 2010 ، ص 157
[3] امام عبد الفتاح امام ، الاخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، ص 280

أوامرها "[1] ان الهدف من هذا التعاقد بين الافراد هو وجود سلطة واحدة تكون من المجتمع و اليه، تهدف الى تحقيق الامن و السلام بين افراده و تهدف الى تحقيق و ضمان حقوق و حرية الافراد المختلفة كما تسعى الى خدمة الرعايا و توفير الحماية الكاملة لهم ، لهذا سعى هوبز الى التأكيد على ضرورة هذا التعاقد بين الافراد و اعطاء السلطة المطلقة للحاكم .

1-الحق الطبيعي عند جون لوك :

1-2حالة الطبيعة :

يعتقد جون لوك* أن حالة الطبيعة هي حالة هدوء و استقرار و أمن على غرار ما نادى به سابقه هوبز ، فحالة الطبيعة الاولى عند لوك هي حالة مساواة و أمن و حرية و أن الناس كانوا يعيشون في ظل قانون يحفظ ممتلكاتهم و يضمن حقوقهم كما ذهب اليه في كتابه الحكومة المدنية : *"وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل انسان : فالجميع متساوون مستقلون، و ليس لاحد ان يسيء الى اخيه في حياته ، أو صحته أو حريته أو ممتلكاته فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق "*[2] هكذا هي الحالة الطبيعة الاولى حسب لوك فهي تتميز بالسلم و الاستقرار و ان الافراد في تلك الفترة يعيشون في ظل قانون طبيعي يحكم بينهم و الكل مجبور على احترام هذ القانون و أن

[1] محمد وقيع الله احمد ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، ص 158

*جون لوك : فيلسوف انجليزي ذو نزعة عقلانية ولد في 1632 توفي في 1704 درس الآداب و الفلسفة ثم الطب ، اهتم بحركة عصره العلمية ، كانت افكاره التي وردت في مؤلفاته كافه تعد ثورية بالمقارنة مع الافكار التقليدية السائدة آنذاك ، من أهم مؤلفاته في الحكم المدني الصادر 1690 ، جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص 598-599

[2] جون لوك ، الحكومة المدنية ،ترجمة محمود شوقي الكيال ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، د ط ، د س ، ص 15

هذا السلم و الامن راجع الى ان الانسان ذو طبيعة خيره ، *"و قد قرر لوك ان الانسان خيّر بطبيعته ، و انه متى كان حرا تصرف في حدود الخير الخاص والعام "*[1] هكذا يصف لوك الانسان الاولى و الذي اعتبره انه خيّر بطبيعته فكل فرد فيها يتصرف وفق حدوده و حريته و كل منهم مسؤول عن ممتلكاته و حياته *"تتقرر الزامات قانون الطبيعة بطريقتين هما : كل شخص ملزم بأن يحافظ على ذاته و كل شخص ملزم بأن يحافظ على البشرية كلها "*[2]ومنه فإن الافراد في هذه الحالة هم في حالة سلم و ليست حرب الكل ضد الكل ، فكل في مساواة و احترام فيما بينهم بحيث لا يضر احد غيره و الجميع يحترم حقوق الغير و ممتلكاتهم و يحافظ عليها .

"ان حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة و هو يضطر كل واحد الا يضر الأخر في حياته وصحته و حرتيه و ممتلكاته ... فكل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل عن حقوقه و عليه ايضا أن يحافظ على الاخرين ولا يضر بحياة غيره .. فقانون الطبيعة يقضي بالسلام و بصيانة البشر "[3] والمقصود من هذا أن الافراد في تلك الفترة كان يحكمهم القانون الطبيعي الذي يمليه العقل البشري فهو الذي يبعد الناس عن ايذاء أنفسهم و الحاق الضرر بغيرهم و يجعلهم يميزون بين ما لهم وما هو لي غيرهم.

[1] محمد وقيع الله احمد ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، ص 166
[2] ليو شتراوس و جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدغر ، ترجمة محمود سيد احمد، ج 2 ، المجلس الاعلى للثقافة ، ط1 ، 2005، ص 18
[3] نقلا عن : اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ، ص67

1-3الانتقال من حال الطبيعة الى المجتمع المدني :

إن الوضع المستقر الذي عاشه الانسان في المرحلة الطبيعة الاولى أدى بهم الى التفكير في كيفية الحفاظ على ممتلكاتهم الخاصة و ضمان حقوقهم و حريتهم من التعرض الى السلب أو النهب لأن الافراد في حالة الطبيعة كانوا يحكمون انفسهم بأنفسهم و لذلك غابت الملكية الخاصة و هذا ما أضطره الى ضرورة التنازل عن حريته لصالح هيئة تحمي ممتلكاته و تصونها

"يرى لوك أنه في حالة الطبيعة قد يسطو انسان غير منتج على إنتاج غيره فيسلبه إياه أو قد يفتك به ومن هنا يصبح من الضروري أن يتنازل الانسان الحر عن بعض حريته ليحمي شخصيته و املاكه "[1] هكذا فسر لوك طريقة انتقال الافراد من حالة الطبيعة الى المجتمع المدني عن طريق جملة من تنازلات يقومون بها لهيئة ما من أجل الحفاظ على ما يملكونه و الحفاظ على حياتهم و أيضا لكون الناس في تلك الفترة كانوا يحكمون انفسهم بأنفسهم و بهذا فإن *"حالة الطبيعة يجب ألا تدوم وتستمر بسبب الشرور التي تنتج بالضرورة من كون الناس حكاما أو قضاة في قضاياهم الخاصة "*[2] ومنه لتنظيم حياة الافراد وعلاقاتهم أكثر فقد اضطروا للخروج من حالة الطبيعة الى مجتمع سياسي ينظم حياتهم و يضمن لكل منهم حقوقه و حريته و ممتلكاته.

[1] اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس، ص 68
[2] ليو شتراوس و اخرون ، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدغر، ص 17

1-4العقد الاجتماعي عند جون لوك :

يرى لوك أن الانتقال من حالة الطبيعية الى المجتمع المدني يكون عن طريق تعاقد اجتماعي بين الافراد وهذا الانتقال ناتج عن رغبة الافراد في تنظيم شؤونهم و إنقاذ حياتهم من الفوضى التي سادت في المجتمعات البشرية الاولى *"ولقد أدى ذلك بالناس الى البحث عن طريقة للخلاص ، و انتهوا الى انه لابد لهم من التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية الى سلطة تكون قادرة على حمايتهم ... فكان أن اتفقوا على أن يتنازل كل واحد منهم عن حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه و عن أرضه و ممتلكاته "* [1] يتضح من ذلك ان الافراد تعاقدوا فيما بينهم و تنازلوا عن جزء من حقوقهم لصالح سلطة تحميهم و تحافظ على حقوقهم خاصة تلك الحقوق التي لازمت الانسان منذ ولادته كالحق فالحرية و الملكية و المساواة ، ومن خلال ما ذكر اراد لوك ان يجعل الشعب هو المقرر لما يصلح له.

"وينص العقد الذي يولى به الناس السلطة للحاكم ان الحاكم طرف في هذ العقد شأنه شأن المحكوم ... وبناء على ذلك يكون للشعب الحق في تغيير حكومته اذا اخلت بالعقد القائم اذا استبد الحاكم " [2] أي أن الشعب هو الذي له السيادة داخل المجتمع و أنه من حق افراد ازالة الحاكم اذا أخلى بشروط و قوانين العقد و هذا لأن سلطة الحاكم مرتبطة بالشروط الموجودة في العقد أي أن سلطته ليست مطلقة و بهذا فإن من حق الشعب عصيانه و الخروج عليه لأجل الحفاظ على الاستقرار و الامن في المجتمع.

[1] امام عبد الفتاح امام ، الاخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، ص 290
[2] اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ، ص 69

"واذا أخلى الملك او الحكومة بتعهداته نحو الشعب أو أهمل في القيام بواجباته و مسؤولياته وجب عزله و معاقبته و ليس طاعته و الخضوع لسلطانه "[1]و هكذا يصبح الشعب المقرر الوحيد لما يصح له و لما يجب ان يكون عليه ، و هكذا كله من أجل الحفاظ على الحقوق الطبيعية كالحرية و المساواة و الملكية الذي يدافع عليها لوك كثيرا باعتبار أن حق الملكية كان مشترك بين الناس في الحالة الطبيعية فأكد على ضرورة الحفاظ على ملكية كل فرد .

"أما حق الملكية فإنه حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي وليس لاحد حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته "[2]و هذا لان الهدف من اجتماع الناس فيما بينهم هو من اجل الدفاع عن ملكياتهم و التي تتم حمايتها عن طريق تكوين مجتمع سياسي ولهذا نجد أن لوك قد دعا الى ضرورة اقامة نظام سياسي شامل يضمن للأفراد داخل المجتمع حقوقهم و يسير حياتهم و فق قوانين كما ذهب اليه لوك في كتابه الحكم المدني في تعريفه لمهمة الدولة او الحكومة .

" اما الحكومة فقد وجدت من اجل المحافظة على حق كل فرد و املاكه بدفع آذى الاخرين و عدوانهم عنه ، فهي إذن توجد من أجل مصلحة المحكومين "[3] هكذا عرف لوك مهمة تكوين الدولة بالنسبة للأفراد فهي وجدت من اجل خدمتهم و الحرص على ضمان حقوقهم و المحافظة عليها ، كما نجده يقسم السلطة الى قسمين سلطة تشريعية و

[1] امام عبد الفتاح امام، الاخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، ص290
[2] يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، ص 151
[3] جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، لبنان ، 1959 ، ص 76

سلطة تنفيذية و قد أعطى لكل واحدة منها مهمتها الخاصة *"السلطة التشريعية التي تقوم بسن القوانين التي تنظم المجتمع و تحافظ على حقوق افراده السلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ هذه القوانين داخل المجتمع "*[1] وقد ربط لوك بين هذه السلطات من حيث مهمة كل واحدة منها و كما دعا الى ضرورة الفصل بينهما أي أن لكل سلطة حاكم خاص بها *"لان الجمع بين السلطتين في يد واحدة من شأنه أن يشجع على اساءة استخدامها "*[2]

و منه فإن هذا الفصل بين سلطتين هو من أجل قيام الدولة على حكم ديمقراطي خالص يكون فيه الحكم للأغلبية وتحترم فيه حقوق وحريات الافراد و ايضا دعوته الى فصل الدين عن الدولة *"ويجب الفصل بين الدولة والكنيسة ان هدف الدولة الحياة الارضية وهدف الكنيسة الحياة السماوية ... ولما كان المجتمع غير قائم على مصالح الكنيسة فليس لدولة ان تراعي العقيدة الدينية في التشريع ...فيجب على الدولة ان تجيز جميع انواع العبادة الخارجية وفقا لقوانين العامة فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني "*[3]

هكذا وضع لوك لكل سلطة مهمتها الخاصة ، من اجل قيام مجتمع سياسي منظم تسود فيه الحرية وتحفظ فيه ممتلكات الشعب وتكون فيه كل سلطة تمارس مهمتها الخاصة بها كما انه وضع للكنيسة مهمة العبادة و انه الدخول فيها غير مفروض على الافراد .

[1] امام عبد الفتاح امام ، الاخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، ص 297
[2] المرجع السابق، ص 297
[3] يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة السياسية ، ص 152

الفصل الثاني : نظرية حقوق الانسان وطرق حمايتها عند جان جاك روسو

المبحث الاول : محتوى نظرية حقوق الانسان عند روسو

المبحث الثاني : الحقوق الطبيعية عند روسو

المبحث الثالث : طرق و أليات حماية حقوق الانسان عند روسو

الفصل الثاني : نظرية حقوق الانسان وطرق حمايتها عند جان جاك روسو

تمهيد :

ان تلك الظروف التي عاشها جان جاك روسو قد ساهمت وبشكل كبير في تكوين فكره خاصة تلك التي تتعلق بحقوق الانسان الطبيعية ، فقد سعى روسو من خلال ظروفه المعيشية القاسية الى تكوين نظرية تدافع وتحي من جديد حقوق الانسان الطبيعية خاصة حق الانسان في الحرية والمساواة ، كما وضع لهذه الحقوق دوافع و آليات تحميها وتصونها من أي سلب أو نهب ، فكيف تشكلت نظرية حقوق الانسان عند روسو؟ وماهي القواعد أو المبادئ التي وضعها للحفاظ عليها وحمايتها ؟ .

المبحث الاول : محتوى نظرية حقوق الانسان عند روسو

1 . حالة الطبيعة عند روسو :

يذهب روسو الى الاعتقاد بأن الحالة الطبيعة الاولى عند الانسان هي حالة هدوء وسعادة و خير و حالة تخلو من أي صراع ، وأن الانسان فيها طيب بطبعه عكس ما نادى به سابقه هوبز باعتبار أنها حرب الكل ضد الكل، هذا ما أقره روسو *" بأن حالة الطبيعة كانت حالة هناء و سعادة ساد فيها الخير و انتشرت فيها الفضيلة "*[1]،كما اعتبر

[1] مختار عريب ، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي الى البيواتيقا ، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2009 ،ص 155

روسو " أن الطبيعة خيرة وليس لنا أن نقاومها أو نعارضها في تقدمها الفطري "[1] وهذا يعني أن حالة الطبيعة هي تلك الحالة الفطرية التي كان يعيشها الانسان البدائي و التي كانت خالية من كل الصراعات ،

كما يعتبر ان الانسان الطبيعي خير بطبعه وان هذا ما جعله يعيش في وئام وسلام دائم مع غيره و قد كان روسو : *" مقتنعا في ذلك الوقت بأن الانسان خير بطبيعته فدافعه الطبيعي للحفاظ على نفسه و تعاطفه مع الاخرين يكفلان له حياة منتظمة جدا "* [2] كما يذهب اليه روسو باعتبار ان حال الطبيعة الاولى هي حالة سعادة و هناء وأن الناس كانوا يعيشون فيما بينهم بتآلف وان حالة الصراع و الشرور كان نتيجة انتقال الانسان الى الحالة السياسية و الحضارية فقط.

فنجده يقول *" فيا أيها الانسان كائن ما كان الاقليم الذي أنت فيه و أيا كانت أراءك أنصت إلي سمعا هذا تاريخك كما خلتني أقرأه لا في كتب أمثالك و هم من الكاذبين بل في الطبيعة التي لا تكذب "*[3]وهذا يعني ان الحالة الطبيعية للإنسان ليست كما يؤرخ لها في تاريخ الحضارات بانها حالة من الظلم و الشرور وفساد للأخلاق بل هي حالة خيرة تسودها الاخلاق و السلام وأنها تشوهت بفعل التحضر ولذلك وجب العودة للدراسة الفعلية

[1] جان جاك روسو ، إميل أو تربية الطفل من المهد الى الرشد ، تر نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة و النشر ، مصر ، ص 12

[2] وليم كلي رايت ، تاريخ الفلسفة الحديث ، ترجمة محمود سيد أحمد ، التنوير لطباعة و النشر ، لبنان ، ط1 ،2010 ، ص238-239

[3] جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين الناس ، ترجمة بولس غانم ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، ط1 ، 2009 ، ص 68

والصحيحة للحالة الطبيعية للإنسان وذلك من خلال دراسة الطبيعة لأن الانسان يعرف تاريخه و ماضيه من الطبيعة فهي لا تكذب ابدا .

فالحالة الطبيعية التي كان يعيشها الانسان تتميز بأنها حالة من الاستقرار و التآلف و الانسان فيها طيب بطبعه *" إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة حربا عامة و لا حياة تألف بل حالة تشتت وعزلة في هذه الحالة الطبيعية الانسان طيب بطبعه "*[3] أي أن حالة الطبيعة بالنسبة للإنسان هي حالة فطرية كان الانسان فيها يعيش في عزلة مع ذاته الا أنه كان يتميز بالصفات الطيبة و الخيرية و كانت هاته الصفات نتيجة الطبيعة التي كان يعيش فيها ، كما كان هم الانسان الطبيعي الوحيد هو حفظ بقائه فقط وفي هذا يقول روسو *" كان حريا به أن يقول أن الحالة الطبيعية و هي الحالة التي حرصنا فيها على حفظ بقائنا هو الاقل إضرارا بحفظ بقاء غيرنا فإن هذه الحالة هي بالنتيجة الاصلح لسلام و الاكثر ملائمة للجنس البشري "*[1]بمعنى أن الحالة الطبيعة هي الحالة الوحيدة التي تعتبر الاصلح للعيش و السلام للبشر كما أن الانسان الطبيعي فيها كان همه الوحيد أن يحرص على بقائه فيها على قيد الحياة دون ان يضر بغيره .

كما أن الانسان في تلك الحالة لم يكن يعرف معنى الخير او الشر كما أنه لم تكن له أي صلة مع الاخرين و هكذا يتصور روسو الانسان الطبيعي فيقول : *" أنه لم يكن بين الناس في هذه الحالة أي نوع من الصلات الادبية ولا واجبات معينة فيستطيعوا أن*

[3] جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، تر علي مقلد ، ص335
[1]جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في اسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم ، 99

يكونوا صالحين أو طالحين و لم تكن لديهم معايب ولا فضائل ما لم تؤخذ هذه الكلمات ضمن معنى مادي معايب في الفرد الصفات التي يمكن أن تضر بقائه الخاص وتدعى فضائل الصفات التي يمكن ان تضر أن تساعد على بقائه "[1] وهذا يعني أن الانسان الطبيعي لم يكن يعرف معنى أن يكون صالحا او طالحا كما أنه لم تكن لديه علاقة بالأخرين و كان انشغاله الدائم بحفظ بقائه ،

أي ان *"الانسان المتوحش لما كان متشردا بين الغابات لا صناعة له و لا كلام ولا مسكن ولا يعرف الحرب ولا ارتباطات له بالغير و لا حاجة له لأمثاله قط ولا رغبة له كذلك في إلحاق الضرر بهم "*[2]و هذا يعني أن الانسان كانت معرفته محدودة فلا هو يعرف الصناعة ولا الكلام ولا مسكن له وليس له معرفة بالحرب كما انه ليس له ارتباطات ولا علاقات مع غيره ، وأن الحياة التي يعيشها كانت شبيه بحياة الحيوانات وكان همه فقط الغذاء و حفظ بقائه .

"ولنستنتج كون الانسان الوحشي و هو يطوف في الغاب عاطلا من الصناعة و الكلام و المسكن والحرب و الرابطة ومن أي احتياج الى أمثاله ومن أيه رغبة في الاضرار بهم ومن تمييز أي واحد منهم فرديا على ما يحتمل ، كون هذا الانسان هو عرضة للقليل من الاهواء و الذي يكفي نفسه بنفسه لم يكن عنده المشاعر و المعارف الخاصة بهذه الحال

[1] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 48

[2] جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم ، ص 109

"[1] ومنه فالإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش حالة خالية من أي صراعات كما أنه لا يمكن يعرف المسكن ولا الصناعة ولا الكلام فكانت ولم تكن تربطه علاقة بغيره كما أنه لم يسعى للإضرار بهم و كانت رغباته محدودة فقط لتلبية حاجاته الطبيعية

" إذ إن الانسان الوحشي محروم من كل نوع من الذكاء فإنه لا يبتلي غير أهواء هذا النوع الاخير و لا تعد رغباته احد احتياجاته الطبيعية و كل ما يعرفه في الكون هو الغذاء و الانثى و النوم و كل ما يخافه من الشرور هو الالم و الجوع "[2]هكذا كانت حياة الانسان في حالة الطبيعة شبيه بحياة الحيوانات و كانت معارفه محدود وكان كل ما يبحث عنه و يعرفه هي الانثى و النوم و حرصه على تأمين غذائه و حياته .

كما تعتبر الاسرة في حالة الطبيعة هي الرابطة الوحيدة التي يعرفها الانسان الا أن هذه الرابطة لا تدم وقت الطويل فهي تنتهي لانتهاء الحاجة اليها *"مجتمع الاسرة هو أقدم المجتمعات و هو المجتمع الطبيعي الوحيد وذلك الى أن الاولاد لا يبقون مرتبطين في الاب الى للزمن الذي يحتاجونه فيه لحفظ انفسهم و تنحل الرابطة الطبيعية عند انقطاع هذا الاحتياج و يعود الاولاد الى الاستقلال بالتساوي عندما يحلون من الطاعة الواجبة عليهم نحو الاب "*[3] فتعتبر الاسرة نموذج للمجتمع الصغير في الحالة الطبيعية وتكون العلاقة بينهم محدودة لفترة فقط فهم مرتبطون ببعضهم لاحتياجهم لبعضهم البعض فقط و أن هذا الارتباط ينتهي بانتهاء الحاجة اليه .

---

[1] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، ص 53

[2] المصدر السابق ، ص 40

[3] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 25

الا أن هذه الحالة لم تستمر زمنا طويلا لعدة ظروف و اسباب طبيعية زادت من شقاء و متاعب الانسان البدائي ودفعت به الى البحث عن طرق أخرى للعيش فيقول روسو " *وكان الجنس البشري كلما ازداد انتشارا و ازدادت المتاعب مع تزايد البشر فاختلاف الارضين و المناخات و الفصول اضطرهم الى تبديل طريقة عيشهم و رب سنين مجدبة و فصول شتاء طويلة قاسية و فصول صيف محرقة أتت على الاخضر و اليابس فألجأتهم الى التماس ضرب من العمل جديد* "[1] ان تلك الظروف و العوامل الطبيعية هي التي أدت بالبشر الى الخروج و البحث عن سبل اخرى للعيش و دفعت بالإنسان الى اختراع طرق تساعده الى العيش بطريقة أفضل مما كان عليها فيقول روسو *فإن الصلاح الملائم للحالة الطبيعية الخالصة عاد لا يلائم المجتمع الناشئ .*

"[2] أصبحت الحياة في حالة الطبيعة غير ملائمة للجنس البشري لأنها أصبحت لا توفر له سبل الراحة و السعادة كما أنه أدى الاختراع و التطور بالإنسان الى التفكير في طرق أخرى للعيش فيقول أيضا *أنه لا أشقى من الانسان المتوحش و قد صار منبهرا بأنوار المعرفة و معذبا بالأهواء و مفكرا في حالة أخرى تختلف عن حالته*"[3]و هذا يعني أن المعارف التي صادفها الانسان المتوحش كانت من بين أسباب شقائه فهي أخرجته من حال كان يتمتع فيها بكامل حقوقه الطبيعية كالحرية و المساواة الى حال فقد فيها هاته الحقوق .

[1] جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم ، ص 118-119
[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، ص63
[3] جان جاك روسو ، خطاب في اصل التفاوت و في اسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم ، ص97

و يمكن القول أنه رغم تلك المزايا التي كان يعيشها الانسان المتوحش في حالته الطبيعية من سعادة وهناء وخير ، الا أنه سعى الى الخروج منها لضمان حياة أفضل تحترم فيها حقوقه الطبيعية و تضمن فيها ملكيته و تنظم فيها المجتمعات أكثر.

2 . الانتقال من حالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية :

الانسان من طبعه لا يمكنه العيش منعزلا عن الاخرين رغم أنه يولد بشكل منفرد ، ومن هنا ينتقل الانسان من الحالة الطبيعة الى الحالة المدنية ، باعتبار ان الحالة المدنية حالة من الاجتماع الذي هو بمثابة تحرير للإنسان من الحالة الطبيعة الى الحالة المدنية وهو ما فعله روسو بحيث أنه صور هذا الانتقال بمراحل أي بطريقة غير مباشرة إذ أنه يمر بمراحل حتى يتوصل الانسان الى حالة الاجتماع؛

"ففي التطور من حالة الطبيعة يحين الوقت الذي لا يستطيع عنده الافراد أن يحتفظوا بالاستقلال البدائي فيغدو من الضروري ثمئذ لحفظ البقاء أن يتحدوا ليشكلوا مجتمعا "[1]كما أنه يحدث هذا الانتقال تغييرا واضحا في الانسان وهذا ما يوضحه روسو في قوله التالي *أنتج هذا العبور من حالة الطبيعية الى الحالة المدنية تغييرا بينا جدا في الانسان، إذ حل في سلوكه العدالة عوض الغريزة و أكسب أعماله المنزلة الاخلاقية التي كانت قبلئذ تفتقر اليها "*[2] أي أن الانسان عند انتقاله للحالة المدنية يتغير تغييرا واضحا و يفقد الكثير من الصفات التي كان يتميز بها في الحالة الاولى و تصبح أفعاله أخلاقية أكثر خلاف لما

[1]برتراند راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ،ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ط 3 ، 2002، ص 302

[2]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، ط1 ، 2011 ، ص 98-99

كانت عليه سابقا . كما أن هذا الانتقال يتم عبر مراحل و هذا ما يصرح به روسو فيقول *"أما الانسان الطبيعي فهو على خلاف ذلك يعيش لنفسه و هو ليس كالإنسان الاجتماعي الذي لا يعيش الا لظاهر و لا وجود له الا في أراء الاخرين "*[1]وهذا يعني أن الانسان عندما يعيش وسط المجتمع فهو يصبح اجتماعيا أكثر و يتميز بالأخلاق على غرار الانسان في حالة الطبيعة فهو منطوي على نفسه ومعارفه محدودة ،ومنه يصبح الخروج من الحال الطبيعية امرا ضروريا ، للحد من تلك العقبات التي يواجهها الانسان ولتغيير حالته للأفضل.

" إني لافترض أن البشر قد بلغوا تلك النقطة التي بدت فيها العوائق الضارة ببقائهم في حالة الطبيعة و قد تغلبت بما لها من مقاومة ، على القوى التي يمكن لكل فرد أن يستخدمها ليدوم في تلك الحالة ، و عندئذ لم يعد ممكنا لهذه الحالة البدائية أن تدوم أما الجنس البشري فكان سيهلك ما لم يكن قد غير طريقته في الوجود"[2] لذلك فحسب روسو أن الافراد اضطروا في سبيل ذلك لتكوين عقدا اجتماعيا يغير حياتهم و ينظمها أكثر مما كانت عليه ، لاعتبار أن الحالة الاولى لم تقدم شيء للجنس البشري وأنه لو أستمر عليها فإن مصيره الهلاك ،

" فالعقد الاجتماعي ليس الا محاولة للإصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يستطيع الانسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التي كان يتمتع بها في حالة

[1]نقلا عن- برنارد غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، لبنان ، ط1 ، 1982 ، ص 106

[2]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، ص 92

الطبيعة و ذلك لان الناس اعتادوا على بعض مكتسبات حياة المدنية و الحضارة و أضحوا على غير استعداد للتنازل عنها "[1] ومنه يصبح من الضروري انشاء عقدا اجتماعيا بين الافراد و تشكيل قوى جديدة تغير اوضاع البشر للأفضل لأن الافراد تعودوا على حياة المدنية و الحضارة وهذا ما يذهب اليه روسو في قوله *" والواقع أن الناس اذا كانوا لا يستطيعون انتاج قوى جديدة بل توحيد القوى القائمة و توجيهها عاد لا يكون لديهم وسائل للبقاء غير تأليفهم بالتكتل مقدارا من القوى يمكنه أن يتغلب على المقاومة و تحريك هذه القوى بمحرك واحد و تسييرها متوافقة "*[2] بمعنى أنه أصبح من ضروري تكوين عقدا بين الافراد من أجل حفظ البقاء و تنظيم المجتمع أكثر وايضا حماية الافراد و ممتلكاتهم من النهب او السلب من طرف الاخرين لهذا أكد روسو على ضرورة الاجتماع .

وفي هذا يقول *" الاهتداء الى شكل من الاشكال الاجتماع من شأنه أن يدافع عن شخص كل شريك فيه و عن املاكه و أن يحميها بكل ما يتوفر من قوة مشتركة "*[3] لان الفرد عند انتقاله للوضع المدني كان يسعى من خلاله تأمين ممتلكاته أكثر و تنظيم حياته بشكل أفضل مما كانت عليه في السابق . كما أن الاهتداء الى الاجتماع البشري من شأنه أن يحسن في افعال و تصرفات الانسان لأن الاجتماع المدني وحده يقضي على شرور الانسان ولا يكون هذا الا عن طريق انشاء عقدا اجتماعيا وتكوين مجتمعا سياسيا

[1] محمد وقيع الله احمد ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، دار الفكر ، سوريا ،ط1، 2010 ، ص 180-181
[2] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، ص 37
[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، ص 93

فما من طريق للقضاء على الشر و رد المجتمع الى حالته الخيرة الاولى الا بالتربية الصالحة و التنظيم السياسي القويم ولا مناص اذن من أن يبرموا فيما بينهم عقدا اجتماعيا يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه للمجموع و ليس لشخص بعينه او عدد من الاشخاص "[1] أي أن الانسان في حال الاجتماعية أفعاله تضبط اكثر و تقوم ، كما أنه في المجتمع المدني يعود من خلاله الى تلك الحالة الخيرة الاولى ، ولابد من ذلك تكوين الانسان على التربية الصحيحة و وجود نظام سياسي يضمن الحريات و الحقوق و هذا لا يتم الا بإبرام عقد بين البشر و الذي هو بمثابة تنازل انساني لصالح الجميع ،

" وينتقل الفرد بمقتضى العقد و بكل حقوقه الى حقوق الجماعة دون قيد أو شرط منكرا كل مطالبه الخاصة فيصبح تحت تصرف الارادة العليا للجامعة التي تمثل ارادته و تضمنها ، فتزول الانانية و يسوى القانون العام بين الجميع "[2] فعن طريق هذا العقد تنظم حياة الافراد وتحفظ حرياتهم وحقوقهم وتزول كل الافعال الغير الصالحة التي كانت في الحالة الطبيعية ، ومن شروط هذا العقد أن يتنازل فيه الافراد عن حقوقهم وحرياتهم لصالح الجميع لأجل تنظيم المجتمع أكثر و هذا ما يؤكده روسو في كتابه العقد الاجتماعي بقوله: *"ومن المعلوم أن هذه الشروط تختزل جميعها في شرط واحد ألا وهو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه و عن جميع حقوقه تنازلا تاما للمجموعة كلها . وذلك اولا ، لان كل واحد إذ وهب شخصه بتمامه و كماله ، كان الشرط متساويا*

[1] حسين فوزي النجار ، الفكر السياسي الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ، مصر ، 1967، ص 43
[2] المرجع السابق ، ص 43-44

بين الجميع ، و إذ كان الشرط متساويا بين الجميع لا أحد له مصلحة في جعل وطأة الشرط تقع على الاخرين وحدهم ."[1]وهكذا أقام روسو العقد الاجتماعي على اساس رضا الجميع فيما بينهم و على اساس أنهم جميعهم متساويين في الحقوق والحريات وانه لا مصلحة لأحد في أن يفضل واحد منهم على حساب الاخرين ، واعتبر روسو العقد أنه لا يتم الا بشرط تنازل الجميع فيما بينهم لصالح سلطة واحدة تحمي و تصون حقوقهم وحرياتهم وتلتزم بما جاء في قوانين العقد المبروم بينهم .

ومما سبق يمكن القول أن روسو اراد أن ينشا مجتمعا مدنيا يخرج الانسان من حالة السذاجة التي كان فيها في الحالة الطبيعة الى حال أفضل يضبط فيها تصرفات الفرد و يصبح سلوك الفرد اخلاقيا اكثر وتصبح حياته أكثر انضباطا وقانونا .

المبحث الثاني : الحقوق الطبيعية عند روسو :

1- الحق الطبيعي :

تتمثل في تلك الحقوق التي يتمتع بها الانسان فطريا فهي منزلة من التشريع الالهي لذلك وجب على كل فرد أن يتمتع بها و ان يحصل عليها كحريته و كرامته وحقه في الحياة و مع ذلك وجب الحفاظ عليها و تأمينها و هذا من أجل تمكين البشر على التمتع بها و احترامها دون عراقيل تسلبها .

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، ص 93

"هذه هي الحقوق الطبيعية ، الحقوق التي تنبع من طبيعة الانسان ، الحقوق التي تؤلف جزءا من كيانه و التي تنجم عن وجود الانسان بذات ... إنها صالحة لجميع الناس و لجميع البلدان و لجميع الازمنة لمجرد أنها ولدت مع الانسان نفسه و أنها موجودة في ضمير كل فرد "[1] فهي تعتبر فطرية وتولد مع الانسان ولا يمكنه الاستغناء عليها و تعد جزءا لا يتجزأ من طبيعة الانسان ومن حق كل انسان التمتع بها والحفاظ عليها فهناك حقوق حسب روسو لا يمكن الافراط فيها وهي حق الحياة و الحرية و المساواة لأنه حسبه هي معطى طبيعي.

فيقول في ذلك روسو: *" هبات الطبيعة الجوهرية كالحياة و الحرية اللتين يباح لكل واحد أن يتمتع بهما ،و اللتين يشك في أنه يحق للإنسان أن يجرد نفسه منهما ، و ذلك لأن الانسان اذا ما أقصي عن نفسه احداهما يكون قد أذل نفسه "*[2]يفهم من ذلك أن روسو قد أعطى اهتماما كبيرا للحقوق الطبيعية و جعل منها جزءا لا يتجزأ من ذات الانسان ، و أنه اذا فقد الانسان أي حق منها قد أذل نفسه و أهملها لأنها حقوق وليدة مع الانسان ولا يمكن الاستغناء عليها .

كما نجده يعطي الاولوية لحق الحياة لأنه و حسب اعتقاده أن الانسان أول ما يهتم به و يحارب من أجله هي حقه في الحياة و يؤكد روسو على ذلك بقوله " *وقانون الانسان الاولى هو ان يعي ببقائه الخاص ، وواجبه اتجاه نفسه هو أول ما يحرص*

[1] برنارد غوزتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، ص 139

[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر عادل زعيتر ، ص 73

عليه"[1] وأنه حسب روسو أن حق الحياة حقا مكفولا من طرف الجميع و أنه لا يمكن لأي كان أن يناقضه ، لأن الانسان أول ما يهتم به و يسعى للحفاظ عليه هي حياته كما أنه يسعى الى عدم الاضرار بغيره حتى لا يتم الاعتداء عليه ، كما أعتبر روسو أن تلك الحروب و الصراعات تؤدي الى تشتت الانسان و تهدد وجوده فنجده يدافع و بشدة على ضرورة الحرص على حق الانسان في الحياة و تمتعه به .

لاعتبار أن:" *اول احساس في الانسان شعوره بوجوده ، و كان أول اعتناء في الانسان اهتمامه ببقائه "*[2]معنى هذا أن أول ما يشعره به الانسان هو وجوده فهو يعي ضرورة الحفاظ على حياته و يحرص على أن لا يضره أحد ولا يسلب منه حقه في التمتع بالحياة ، كما يعد حق الحياة شيء غريزي و فطري في الانسان فهو مرتبط بوجود الانسان و بطبيعته و في هذا يقول روسو " *إن فكرة الحق و لا سيما فكرة الحق الطبيعي ، فكرتان متصلتان بطبيعة الانسان لذلك وجب ان تستنبط مبادئ هذا العلم من طبيعة الانسان عينها و من تكونه ، و من حالته "*[3]أي أن الحقوق الطبيعية متصلة و مرتبطة بالإنسان وبوجوده في كل حالته ، وأن معنى أو مفهوم هذه الفكرة يتغير بتغير طبيعة وحالة الانسان في كل وقت و زمان .

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر عادل زعيتر ، ص25
[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر عادل زعيتر ، ص 57
[3] جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر ، تر بولس غانم ، ص57

و برغم من عدم معرفة الانسان و هو في حالة الطبيعة بفكرة الحقوق الا أنه كان يعيش حالة من الهناء و الخير مع غيره من البشر ، وكان يسعى جاهدا للحفاظ على وجوده و على حريته وعلى ما أعطته له الطبيعة من هبات .

1-2الحرية :

لقد اعطى روسو اهمية كبيرة لحق الانسان في ان يكون حر و في ان يتمتع بكامل حريته على جميع الاصعدة ، وأكد أيضا على ضرورة حرص الانسان على الحفاظ على هذا الحق الذي اعتبره معطا طبيعيا يوجد مع الانسان و ان انعدامه يؤدي الى فقدان الانسان جزء من حقوقه الطبيعية التي تولد معه.

و في هذا يقول روسو عن الحرية في كتابه العقد الاجتماعي *"يولد الانسان حرا ، ويوجد الانسان مقيدا في كل مكان ، و هو يظن أنه سيد الاخرين ، و هو يظل عبدا أكثر منهم "*[1]وهذا يعني ان الحرية معطا طبيعيا أي أنها توجد مع ولادة الانسان وهي مرتبطة به ارتباطا بارزا كما انه لا يمكنه التخلي عن هذا الحق الذي منحته اياه الطبيعة و الذي يمنحه الحق في التصرف و في فعل أي شيء وفق ما تمليه عليه ارادته ، كما يعتبر روسو ان تخلي الانسان عن حريته هو تخليه عن صفته كانسان و في هذا الصدد يقول *"وتنزل الانسان عن حريته يعني تنزلا عن صفة الانسان فيه و تنزلا عن الحقوق الانسانية و عن واجباتها ايضا ولا تعويض لمن يتنزل عن كل شيء و تنزل كهذا يناقض طبيعة*

[1]جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر عادل زعيتر ، ص 23

الانسان و نزع كل حرية من ارادة الانسان هو نزع كل أدب من اعماله " [1] أي أن الانسان عندما يتنازل عن حريته فهو بذلك يتنازل عن قيمته كانسان ومنه تصبح أهم حقوق الانسان الطبيعية غير موجودة ، و تصبح حريته مرتبطة بالإرادة العامة للجميع .

كما أن صفة الحرية تميز الانسان عن باقي الكائنات و ترفعه مكانه عالية عليهم وهذا لأن الانسان يتميز بالتفكير والادراك ، فللإنسان حرية الاختيار او الرفض على خلاف الحيوان الذي يفتقد لهذه الميزة بمعنى : *"ان الانسان يأتي أفعاله بصفته فاعلا حرا البهيمة تقبل أو ترفض عن غريزة و الانسان بمقتضى فعل حر لذلك يمتنع على البهيمة أن تحيد عن القاعدة التي سنت لها حتى لو كان لها نفع في ذلك بينما الانسان ينحرف عنها لو كان في ذلك ضرره غالبا "* [2] أي أن الانسان يتميز عن باقي المخلوقات بصفة الحرية فهو يتصرف وفق ما تمليه عليه ارادته فهو حر في كل ما يفعله ، و إنه يختلف على البهيمة في التصرف فهو يفعل وفق ما تقتضي مصلحته الخاصة ، فالحرية صفة ركيزة في الانسان ولا يمكن التخلي عنها مهما كان *"ولذلك فالتمييز النوعي الذي للإنسان بين سائر الحيوان لا يقيمه الذهن بقدر ما يصنعه كون الانسان فاعلا حرا إن الطبيعة لأمارة على كل حيوان و ما على البهيمة الا الطاعة "* [3] بمعنى ان الانسان يختلف عن الحيوان في كونه حرا في افعاله ، كما ان الحيوان على خلاف من الانسان فهو خاضع

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر عادل زعيتر ، ص 32
[2] جان جاك روسو ، خطاب في اصل التفاوت و في اسسه بين البشر ، تر بولس غانم ، ص 83
[3] المصدر السابق ، ص 83

لما تمليه عليه الطبيعة وما يجب عليه الا طاعتها و الخضوع لها ، فالبهيمة ليس لديها ما تكسبه او تخسره فهي تسير وفق ما فطرته عليه الطبيعة .

كما نجد ان روسو يميز بين حرية الانسان وهو في حالة الطبيعة وحريته عند انتقاله للمجتمع المدني واقامته للعقد الاجتماعي مع غيره فيقول في ذلك روسو :*"فأما ما يخسره الانسان جراء العقد الاجتماعي فإنما حريته الطبيعية و حقا لا محدودا في كل ما يستهويه و يمكنه الوصول ، و أما ما يربحه فإنما الحرية المدنية و ملكية كل ما في حوزته "*[1]وهذا يعني ان الانسان و عند انتقاله للمجتمع المدني فإنه يفقد حريته الطبيعية و التي تعطيه الحق في ان يستولي على كل شيء و يتصرف وفق ما تمليه عليه نفسه الا أنه وعند انتقاله للحالة الاجتماعية فإنه يكسب حرية مدنية لا تخرج عن اطار الارادة العامة للمجتمع .

ويقول أيضا في نفس السياق *"وينبغي التمييز جيدا بين الحرية الطبيعية و هي التي لا قيود لها سوى القوى التي للفرد و الحرية المدنية و هي التي تحدها الارادة العامة ... و يمكننا ان نضيف الى مكتسبات الحالة المدنية الحرية الاخلاقية و هي وحدها ما يجعل من الانسان سيدا على نفسه "*[2] أي أنه هنا وجب التمييز بينهما ف الاولى تتمثل في الحرية الطبيعية والتي لا شيء يحدها سوى ارادة وقوة الفرد نفسه والنوع الثاني يتمثل في

[1]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص 100
[2]المصدر السابق، ص 100

الحرية المدنية وهي خاضعة للإرادة العامة أي السلطة الجماعية وهي بدورها تتضمن الحرية الاخلاقية غير أن هذه الاخيرة يتحكم بها الفرد نفسه .

وكما نجد ان روسو قد ربط بين كل من الحرية و المساواة و جعلهما أهم الحقوق التي يجب الحفاظ عليها و تقويتها و في هذا يقول : *" اذا بحث عن الشيء الذي يقوم عليه أعظم خير للمجتمع ، و الذي يجب أن يكون غاية كل طريق اشتراعي ، وجد أنه يرد الى أمرين أصليين الحرية و المساواة "*[1] بمعنى أن أعظم خير للإنسانية جميعا مرتبط بوجود الحرية و المساواة داخل المجتمع ، كما أن كل ما تسعى الى تحصيله كل المجتمعات مربوطة بالحرية والمساواة .

وما يمكن استنتاجه مما سبق أن الحرية من أهم القيم التي أكد روسو على الحفاظ عليها وتقويتها والحرص على وجودها ، كما أن انتقال الانسان الى الحالة المدنية لا تفقده حريته بل تكسب أفعاله الميزة الاخلاقية .

1-3المساواة :

يعتبر روسو أن المساواة من بين اهم الحقوق الطبيعية للإنسان و التي دافع عنها و على ضرورة وجودها حتى بعد اقامة العقد الاجتماعي بين الافراد ، لأن الافراد و هم في حالة الطبيعة كانوا يتمتعون بالمساواة و هذا لان الافراد يولدون متساويين فيما بينهم و لم تكن بينهم فروقات كبيرة اللهم الا تلك الفروقات التي وضعتها الطبيعة كاتلك الفروقات

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر عادل زعيتر ، ص 77

المتعلقة بالهيئة الجسمانية او العمر او الذكاء، و في هذا الصدد يقول روسو في كتابه أصل التفاوت بين الناس .

"وتصوري هو أن في الجنس البشري ضربين من التفاوت : احدهما ما أسميه تفاوتا طبيعيا أو طبيعيا لأنه من وضع الطبيعة و يقوم على فارق السن و الصحة و قوى الجسد و صفات الروح او النفس و ثانيهما هو ما يمكن تسميته بالتفاوت الاخلاقي او السياسي ... و هذا النوع الاخير قائم على امتيازات يتمتع بها بعض الناس اجحافا بحقوق الاخرين ، كأن يكون أصحاب تلك الامتيازات أوسع غنى و أعلى شرفا أو أشد قوة أو كأن يكونوا في وضع يمكنهم من فرض الطاعة على من هم دونهم "[1] ونلاحظ هنا أن روسو قد وضع اسباب التفاوت او عدم المساواة بين الناس و هم في حالة الطبيعة تنحصر فقط في خصائص الجسمانية و القوة العضلية او السن ،اما النوع الاخر فهو ذلك التفاوت السياسي و الذي ظهر مع وجود المجتمع المدني و الذي يكون فيه الاختلاف متعلق بالثروة و الرفاهية فيكون الغني يتمتع و يتميز عن اقل غنى بالحقوق و السلطة كما أنه و بموجب هذا التفاوت يفرض سيطرته على الاخرين .

وهذا ما يرفضه روسو " *والى جانب ذلك نجد أن روسو لم يفكر في إقامة مجتمع مبني على المساواة المطلقة بل مساواة نسبية قصد بها إزالة الجور الفوارق التي تباعد بين الاكثر فقرا و الاشد غنى "*[2] ويقصد روسو هنا بأنه يجب ان تكون مساواة نسبية بين

[1] جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في اسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم ، ص 64

[2] أنسام عامر السوداني، فلسفة حقوق الانسان هوبز لوك مونتسكيو روسو ، مكتبة مؤمن قريش ، لبنان ، ط 2 ، 2017 ، ص 147

الناس و أن تنزع تلك الفوارق التي تباعد بين الاكثر فقرا و الاشد غنى و التي تجعل من الفقير عبدا للغني بل يرى على ضرورة اقامة مجتمع مبني على مساواة نسبية تزيل كل الفوارق داخل المجتمع و يقول في نفس السياق "*بدلا من نقض المساواة الطبيعية يقيم على العكس مساواة معنوية و شرعية مقام ما قدرت الطبيعة أن تضعه من تفاوت طبيعي بين الناس و أن الناس إذ يمكن أن يتفاوتوا قوة و ذكاء فإنهم يتساوون عهدا و حقا* "[1]

وهذا يعني أنه ولو لم تقم تلك المساواة التي كانت موجودة في حالة الطبيعة فإنه يمكن اقامة مساواة معنوية و أنه حتى لو كانت هناك فورقات بين الناس فإنهم متساوون في القانون و الحقوق . ويقول ايضا في نفس السياق حول مفهومه للمساواة "*واما المساواة فلا ينبغي أن يعرف بهذه الكلمة كون درجات السلطة و الغنى واحدة لدى الجميع على الاطلاق و انما السلطة كونها دون كل طغيان و في كونها لا تمارس الا من حيث المرتبة و القوانين و انما الغنى في عدم وجود مواطن يكون من اليسر ما يشتري معه آخر و في عدم وجود أحد يكون من الفقر ما يضطر معه الى بيع نفسه* "[2]أي ان روسو حاول بناء مساواة يزيل بيها تلك الفوارق داخل المجتمع و قصد بها ايضا ازالة ذلك الفارق الشاسع بين الغني و الفقير و القضاء على الطبقية و العبودية في المجتمع . الا أن المساواة التي نادى بها روسو مجرد وهم نظري فلا يمكن تطبيقها على أرض الواقع ، الا أنه يجب احترام وجودها و تنظيمها تحت سلطة الارادة العامة للجميع فيقول :"*إن هذه*

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، ص 47

[2] المصدر السابق ، ص 77

المساواة وهم نظري لا يمكن ان يكون عمليا و لكن سوء الاستعمال اذا كان امرا لا مفر منه أفلا يجب تنظيمه على الاقل فبما أن قوة الاحوال تميل بالضبط الى القضاء على المساواة دائما فإنه يجب على قوة الاشتراع أن تميل الى صيانتها دائما"[1] أي ان المساواة التي نادى بها روسو مجرد فرض فقط وأنها غير ممكن تطبيقها على الواقع ، إلا انه حتى لو لم يتم تحقيق المساواة الا انه يجب على الارادة العامة الحفاظ عليها و صيانتها

ومما سبق يمكن القول ان ما يهدف اليه روسو من خلال طرحه لفكرة حق المساواة هو تحقيق تلك المساواة التي تقضي على استعباد الفقير والسيطرة عليه من طرف الاغنى منه ، والى تحقيق مساواة نسبية تزيل تلك الفوارق بين طبقات المجتمع ، لاعتبار ان حق المساواة حقا مشروع طبيعيا ولا يمكن التنازل عليه في كل الاحوال .

المبحث الثالث **: طرق و أليات حماية حقوق الانسان عند روسو**

1-1الارادة العامة :

يعتبر مفهوم الارادة العامة ذلك المصطلح الذي نقصد به التعبير عن الارادة الجماعية للشعب ومصالحه المشتركة حيث يصبح الشعب هو صاحب السيادة فيها وهو المقرر لما يصلح له ، فماذا يعني هذا المصطلح وكيف يوظفه روسو ؟ وقبل هذا نتطرق الى مفهوم الارادة العامة حسب موسوعة لالاند هي *" هي في كل فرد عمل محض للإدراك*

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر عادل زعيتر ، ص 77

الذي ينظر في صمت الاهواء الى ما يمكن الانسان ان يطلبه من نظيره و ما يحق لهذا الانسان أن يطلبه من نظيره و ما يحق لهذا النظير أن يطلبه " [1]

اما روسو فهو يعرفها بانها *:" طالما أن عدة أناس مجتمعين يعتبرون انفسهم جسما واحدا امتنع عليهم ان يكون لهم غير ارادة واحدة تتعلق بالبقاء المشترك وبرفاهية العيش العامة "* [2] أي انه مدام ان الناس مجتمعون في مكان واحد فليس لهم سوى ارادة واحدة تحفظ حقوقهم و تسهر على بقائهم المشترك و رفاهيتهم،

و بتعريف اخر ايضا تعتبر *"الارادة العامة هي السلطة العليا و هي التي توزع الوظائف العامة و تبقيها تابعة لها و هي التي تحقق الحقوق من أجل الهدف الذي تسعى اليه و الذي ليس سوى ضمان حرية الفرد في ممارسة حقوقه جميعا إن اساسها الحق و غايتها الحق "* [3]

و يصف روسو الدول التي تسير على هذا النحو بأنها *:" ان دولة تساس على هذا النحو لا تحتاج الا الى قلة قليلة من القوانين و بقدر ما تكون هناك ضرورة الى سن قوانين جديدة بانت هذه الضرورة لجميع الناس كليا و أما اول من يدعو اليها فإنما لا يقول سوى ما كان قبلئذ قد أحس به الجميع فلا داعي هنا لشرازم الطامحة ولا للأقوال البلاغية حتى يصاغ في صيغة قانون ما كان كل شخص قبلئذ قد أقر العزم على القيام*

[1] اندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات ، لبنان ، المجلد 1 ، ط 2 ، 2001 ، ص 1565

[2] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، ص 203

[3] برنارد غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، تر عيسى عصفور ، ص 204

به حالما يعلم علم اليقين ان الاخرين سيقومون به على نحو ما قام هو به "[1] اي ان الدولة تتشكل من عدة قوانين هذه القوانين لا تكون فردية بل هي جماعية حيث من احس بضرورة وجود قانون ما استلزم عليه الموافقة الجماعية و من هذا النحو تتأسس السياسة للدولة على شكل الجماعة و ليس فرد.

"وبمجرد أن تسن الارادة العامة قوانين فإن حرية الافراد تظل سليمة و تكون المصلحة العامة مصونة و يستطيع الفرد كي يأمن على شخصه و امواله دون ان يفقد حريته ان ينضم الى مجتمع وان يخضع لأراده الجماعة العامة "[2] أي أنه ورغم وجود القوانين التي تضعها الارادة العامة فإن حقوق الافراد و حريتهم محفوظة و مصانة اذا غابت المصلحة الشخصية لكل فرد فيقول روسو في ذلك *"بيد أنه عندما تبدا الرابطة الاجتماعية في التراخي و الدولة في الضعف و عندما تبدأ المصالح الجزئية تبرز للعيان و المجتمعات الصغرى تبسط نفوذها على المجتمع الاكبر ... و عندما تنقطع الالفة الاجتماعية داخل جميع الافئدة و تتزين اخس المصالح جاهرة بوقاحتها بلقب الخير العمومي المقدس اذاك تصير الارادة العامة خرساء و اذ صار الجميع تقودهم مآرب خفية عادوا لا يعلمون رأيهم كمواطنين و كأنما لم توجد الدولة قط و باسم القوانين تمرر مراسيم جائرة لا هدف منها الا المصلحة الجزئية "*[3] ويقصد روسو بهذا انه عندما تصبح الارادة العامة تهتم بالمصالح الشخصية و الجزئية تحت مسمى القانون تنفك و تنحل الرابطة الاجتماعية و بهذا لا

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص 204
[2] برنارد غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، تر عيسى عصفور ، ص 180
[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ' ص 204-205

يصبح هناك وجود لمواطنين و لرأيهم ولا وجود لدولة قط . لكن رغم هذا فروسو لا يعتبر ان الارادة العامة قد انعدمت او فسدت فهي دائما ثابتة و خالصة لا تتغير رغم الظروف فيقول *"أيتبع ذلك أن الارادة العامة قد انعدمت او فسدت و الجواب هو كلا فهي دائما ثابتة لا تقبل التغير و خالصة و انما الامر انها تابعة لإرادات اخرى تتغلب عليها لما يفصل كل شخص مصلحته عن المصلحة المشتركة يتبين جيدا كيف أنه لا يستطيع فصلها فصلا مبرما و مع ذلك فإن مساهمته في الضرر العمومي تظهر له و كأن لا وزن لها البتة بالنظر الى الخير الحصري المخصوص به و الذي يدعي تملكه فإن طرح جانبا هذا الخير العام لأجل مصلحته هو بالذات حبا شديدا شأنه شأن اي شخص اخر "*[1] وفي الاخير نتوصل الى ان الارادة العامة واحدة لدى جميع الشعب وانها تهدف الى المصلحة المشتركة لجميع افراد الدولة .

1-2السيادة الشعبية :

يحرص الانسان على دوام وجوده وذلك من خلال حفظ حقوقه الطبيعية وصيانتها من النهب والسلب ومن أجل حمايتها يجب ان تتوفر وسائل لذلك تسعى لضمانها و دوام وجودها ، و يكون ذلك من خلال تكوين دولة تسعى للحرص على الحفاظ على تلك الحقوق وتنظيمها وهذه الدولة تكون من تعاقد الشعب فيما بينهم وتنازلهم عن بعض

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب، ص 205

حقوقهم لصالحها، والتي تقوم بدورها بالحفاظ على حقوقهم وضمانها ويكون الشعب هو الممثل لهاته الدولة .

فيقول روسو في هذا الصدد :" *إن البشر هم الذين يصنعون الدولة* " [1] وهذا يعني أن الشعب هو الذي يوجد الدولة وهو بدوره ايضا صاحب السيادة فيها "*فالسيادة في مذهب روسو سلطة الكيان السياسي اي سلطة صاحب السلطان الذي اوجده العقد الاجتماعي و صاحب السلطان هو في الحقيقة الشعب اذن الشعب وحده هو صاحب السيادة و الشعب مصدر الارادة العامة التي يعبر عنها بالقانون فالسيادة اذن تتطابق مع الارادة العامة* "[2] اي ان الشعب هو صاحب السلطة و السيادة، و هذا ناتج عن كونه هو من اوجده العقد الاجتماعي ومن هنا يصبح لصاحب السلطة والسيادة الحق في التحكم في الصلاحيات التي أوكلت له عن طريق التنازل و يتصرف فيها وفق ما تقتضي الارادة العامة ، لان السيادة هي نفسها الارادة العامة .ولا يمكن فصلهما عن بعض و في هذا يقول روسو " *أن السيادة إذ هي ليست سوى ممارسة الارادة العامة فإنه يمتنع أبدا التنازل عنها و بأن صاحب السيادة ... لا يمكنه أن يمثله أحد عدا أن يمثل نفسه هو بالذات ان السلطان يتيسر نقله الى الغير و اما الارادة فكلا* "[3]ويتضح هنا أن السيادة تتطابق مع الارادة العامة ولا يمكن فصلهما عن بعض او الاستغناء عن أي منهم أي أن السيادة تمارس ضمن اطار الارادة العامة ، فيمكن للسلطان ان ينتقل او يتغير الا أن الارادة العامة لا

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص 136
[2] انسام عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان عند لوك هوبز و مونتيسكيو روسو ، ص 153
[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ،ص 105

يمكنها ذلك . و هذا يعني ان السيادة والارادة العامة لا يمكن فصلهما عن بعض و تكون بذلك الارادة العامة هي السيادة بنفسها و يقول أيضا : *" محالا أن تتوافق ارادة من الارادات الخاصة مع الارادة العامة على مسألة من المسائل فمحال في أدنى الحالات أن يكون هذا التوافق قابلا للدوام و ثابتا و ذلك لأن الارادة الخاصة تنزع بطبعها الى المفضالات بينما تنزع الارادة العامة الى المساواة ...كما انه ليس من شأن اي ارادة كائنا ما كانت أن ترضي بأمر مناف لخير الكائن المريد فلو أن الشعب يعطي اذا مجرد وعد بالطاعة لا نحل الشعب بهذا الفعل و لفقد صفته كشعب و حالما يكون هناك سيد لا يعود هناك صاحب سيادة و من ثم يدمر الجسم السياسي "* [1]والمقصود من ذلك ان الارادة الخاصة لا يمكنها أن تتفق مع الارادة العامة لان الخاصة تجنح الى التفضيلات بينما الارادة العامة تجنح للمساواة و كما أنه لا يمكن لأي ارادة أن تميل لغير مصلحة الشعب و انه رغم اختلاف الارادات لا يمكن أن تحد من الخير و لذلك فإن اي من الارادات اذا استعبدت الشعب فإنها ذات ارادة شريرة لا تنفع الشعب و منه يفشل و يدمر الكيان السياسي ومن ثم لا يصبح هناك وجود لصاحب سيادة و الذي هو الشعب .

وبالتالي فإن السيادة هنا هي سيادة الشعب وحده والتي تكون سلطتها من العقد الاجتماعي ويعبر عنها الشعب بالإرادة العامة ، وتنقسم السيادة الى اقسام فقد تكون اما سيادة غير قابلة لتنازل عنها او سيادة غير قابلة لتجزئة او سيادة مطلقة و يقول روسو في هذا عن السيادة الغير قابلة لتنازل *:" اذا كان بإمكان السلطة ان تتنازل عن نفسها و تنتقل من*

[1]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص106

هيئة لأخرى فإن السيادة لا يمكنها القيام بذلك فطالما أن الارادة العامة المتمثلة بإرادة الجماعة كلها هي سيدة نفسها فلا يمكنها أن تخضع لأي طرف آخر و بما أن صاحب السيادة هو الشعب فلا يمكنه أيضا أن يتمثل الا بشخصه "[1] والمقصود من هذا انه بالإمكان التنازل عن السلطة و انتقالها من هيئة الى اخرى اما السيادة فلا يمكنها ذلك لأنها مرتبطة بالإرادة العامة للجماعة و ايضا متمثلة بالشعب فمن غير المعقول ان يمثله غيره ، *"ولنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة لتصرف لا يمكن أن تكون ممثلة بأحد أو أن تناب فإما أن تكون السيادة نفسها أو لا تكون سيادة "*[2] أي أنه لا يمكن التصرف في السيادة أو أن ينابها أحد لأنها سيادة الشعب وحده ولا يمكن لأي كان ان ينابها او ان يتصرف فيها او ان يتأخذ قرارات لأنها خاصة بالشعب و هو من يمثلها و يتحكم فيها و هذا ما يوضحه روسو بقوله : *"وليس المقصود من ذلك البتة ان اوامر الرؤساء لا يمكنها أن تجري مجرى إرادات عامة طالما أن صاحب السيادة و هو الذي له حرية الاعتراض عليها لم يقم بهذا الاعتراض و اذا حصلت حالة مثل هذه الحالة فإن في السكوت الكلي لعلامة دالة على رضاء الشعب "*[3] اي ان السيادة ذات سلطة حرة لا يمكن لأي هيئة ان تحل محلها او ان تنوبها بما في ذلك أعضاء الدولة و أيضا لا يمكن لأي سلطة ان

[1] نقلا عن – مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط3 ، 2007 ، ص 150

[2] المرجع السابق، ص 150-151

[3] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص106

تتنازل عن سيادتها لأي كان ، و كذلك لا يمكن لأي سلطة أن تتأخذ قرارات نيابة عن الشعب .

"إن السبب ذاك الذي جعل السيادة غير قابلة لتنازل هو عينه الذي يجعلها غير قابلة للتجزئة فإن الارادة اما عامة او لا تكون و أما متعلقة بجسم الشعب او متعلقة بجزء منه فقط فأما في الحالة الاولى فإن هذه الارادة الصريحة هي فعل سيادي و لها حكم القانون و اما في الحالة الثانية فليست سوى ارادة جزئية أو عمل من اعمال ولاية الحكم إنها لا تعدو أن تكون مرسوما لا غير "[1]ومنه فالسيادة فهي غير قابلة لتنازل وغير قابلة لتجزئة في نفس الوقت و ايضا الارادة العامة اما ان تكون عامة او تكون مرتبطة بالشعب او بجزء منه و تعتبر في حالتها الاولى عمل سيادي وهي مرتبطة بالقانون اما في حالتها الثانية فهي سوى ارادة جزئية وبالتالي فهي لا تعد سيادة ،و يواصل روسو الحديث عن السيادة و يقول *"بيد ان أهل السياسة عندنا إذ لم يستطيعوا تجزئة السيادة من جهة مبدئها جزؤها من جهة موضوعها فقسموها الى قوة و ارادة الى سلطة تشريعية و اخرى تنفيذية الى قوانين جنائية و قضائية و حربية الى ارادة للشأن الداخلي و سلطة تفاوض مع الاجنبي ، فإنك تراهم تارة يخلطون معا هذه الاجزاء و تارة يفصلون بينهما انهم يجعلون من صاحب السيادة كائنا خياليا و مركبا من اجهزة ملفقة لكأنهم يركبون الانسان من اجزاء كثيرة لهذا عينان و لذا ذراعان و لذلك قدمان ولا شيء غير هذا "*[2]أي ان تقسيم

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب، ص 106-107

[2] المصدر السابق، ص 107

السيادة هنا أمر غير مقبول به فهو يهدف الى التخلص منها و الى تجزئتها و تقسيمها و هذا ما يرفضه روسو و يصف تقسيمها بالإنسان الذي تفكك أطرافه و تركب مرة اخرى بطريقة غير مألوفة .ويعود هذا الخطأ حسب روسو الى :" *وأما خطؤهم هذا فيتأتى من غفلتهم عن تحصيل معاني صحيحة عن السلطة السيادية و من كونهم قد أخذوا ما ليس سوى تعبيرات منبثقة عن تلك السلطة على أنه أقسام تكونها على هذا النحو مثلا أعتبر اعلان الحرب و اجراء الصلح فعلين من الافعال السيادية و جلية الامر ليست كذلك فإن كلا من هذين الفعلين ليس قانونا البتة انما هو تطبيق للقانون اي اجراء جزئي يخصص الحالة التي يجري عليها القانون* "[1]وهذا يعني ان روسو يرفض تماما فصل السيادة او تقسيمها مهما كان الامر ، و هذا لأن السيادة هي واحدة و متمثلة في الشعب و أن فكرة تقسيمها تؤدي الى القضاء عليها .

ويواصل روسو حديثه عن السيادة و يخص بالذكر السيادة المطلقة :*"لما لم تكن الدولة او قل المدينة سوى شخص معنوي تكمن حياته في اتحاد أعضائه و لما كانت أبلغ ضروب العناية التي للدولة أنما ما توليه لبقائها هي بالذات لزم أن تكون لها قوة كلية جامعة و قاهرة لتحريك كل جزء و ترتيب وضعه الترتيب الاوتى للكل على النحو ما تفعل الطبيعة إذ تهب كل انسان سلطانا مطلقا على جميع الاعضاء التي له ، فإن الميثاق الاجتماعي يهب الجسم السياسي سلطانا مطلقا على جميع الاعضاء التي تكونه وان هذا السلطان بالذات وهو الذي تسوسه الارادة العامة كما ذكرت ذلك سابقا هو الموسوم*

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب، ص 107-108

بالسيادة "[1]والمقصود ان فكرة الميثاق الاجتماعي والذي يقصد به اعضاء الدولة هو الذي يبرز كيان و سيادة الدولة بشكل مطلق و ليس معنوي و هذا الميثاق يبرز ارادة الدولة وبالتالي يبرز السيادة و بالتالي فإن *"الميثاق الاجتماعي يقيم بين المواطنين من المساواة ما يجعلهم يلتزمون جميعا بالانضواء الى شروط واحدة و يحملهم جميعا على التمتع بالحقوق نفسها على هذا النحو فأن طبيعة الميثاق الاجتماعي هي به كل اجراء سيادي "* [2] أي ان المواطنين في الدولة متساوون و يتمتعون بكامل حقوقهم و هذا راجع لطبيعة العقد الاجتماعي و الذي يعتبر أمرا سيادي *" أي كل فعل حقاني من أفعال الارادة العامة يلزم او قل يحابي كامل جسم الامة على السواء ولا يفضل أحد على سائر الذين يؤلفون الجسم إنه ليس اتفاقية يجريها من هو اعلى مع من هو ادنى و انما اتفاقية الجسم مع الكل عضو من أعضائه و انها اتفاقية مشروعة لان القاعدة التي تقوم عليها هي قاعدة العقد الاجتماعي و هي منصفة لأنها مشتركة بين الجميع و هي نافعة لأنه لا يمكن أن يكون لها موضوع أخر سوى موضوع الخير العام "*[3]و هذا يعني أن الافراد و هم في اطار العقد الاجتماعي فهم يتمتعون بالمساواة و العدل فيما بينهم و أن الاتفاق الذي بينهم اتفاق مشروع ويحرص على منفعة و خير الجميع و بالتالي فإن الدولة او السلطة فهي تسيير وفق الارادة العامة للأفراد *"وللمرء ان يتبين من ذلك أن السلطة السيادية مهما كانت مطلقة تماما و مقدسة تماما و مصانة تماما من كل انتهاك لحرمتها فإنها لا تتخطى بل*

[1]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب، ص 112

[2]المصدر السابق ، ص 115

[3]المصدر السابق ، ص 115

ولا يمكنها أن تتخطى قيود الاتفاقيات العامة و ان كل انسان يتصرف تصرفا تاما في ما أبقت له هذه الاتفاقيات من ممتلكات و من حريته بحيث لا يحق ابدا لصاحب السيادة أن يكلف احد الرعايا بما يزيد عما يكلفه به غيره فإذ يعود الشأن اذاك شأنا خاصا يفقد السلطان الذي لصاحب السيادة أهليته و اختصاصه " [1]اي أن السيادة ذات طبيعة مقدسة ولا يمكن تجاوزها او المساس بها و في ذات الوقت لا يمكنها ان تتجاوز الاتفاقيات التي وضعتها الارادة العامة و لا يمكن ايضا تكليف المواطنين اكثر مما يتحملوا *"بيد انه لا يمكن لصاحب السيادة أن يثقل وزر رعاياه بأثقال لا طائل للجماعة من ورائها بل إنه لا يمكن أن يريد ذلك مجرد الارادة إذ أن لا شيء يحدث من دون سبب تحت حكم الناموس العقلي ولا أيضا تحت حكم الناموس الطبيعي "* [2] ويقصد روسو بقوله هذا أنه لا يمكن للحاكم مهما كانت صفته أن يقيد رعاياه او يحملهم ما لا طاقة لهم كما انه يجب عليه ان يحترم قانون العقل و قانون الطبيعة، لأن الافراد و بمقتضى العقد المبرم بينهم فإنهم يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية من أجل حصولهم على حقوقهم المدنية *"بل أن وضعهم يصير في واقع الامر و بمقتضى أثر هذا العقد افضل مما كان عليه من قبل فعوضا عن التنازل لم يفعلوا شيئا سوى أن أقاموا مقايضة مربحة فاستبدلوا طريقة في العيش مرتبكة وواهنة بطريقة أخرى أفضل و آمن لهم و استبدلوا الاستقلال الطبيعي بالحرية و قدرتهم على ايذاء غيرهم بسلامة ذواتهم و قوتهم التي كان في مستطاع الاخرين ان يتغلبوا عليها*

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص 115-116

[2] المصدر السابق ، ص 113

بحق يجعل منه الاتحاد الاجتماعي حقا لا يقهر"[1]أي أن الافراد عندما يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية لصاحب السيادة فإنهم بالمقابل يتحصلون على حقوق مدنية تضمن لهم الامن و كل حقوقهم و في المقابل ايضا يقومون هم بتكريس حياتهم لدفاع عن الوطن و حمايته و في هذا يقول روسو "*أما ارواحهم و هي بالذات التي نذروها للدولة فأصبحت في حماها على الدوام و عندما يجازفون بحياتهم للذود عن الدولة فما عساهم هو فاعلون سوى ان يردوا اليها ما اخذوه منها و ما تراهم هم صانعون سوى ما كانوا في الحالة الطبيعية يصنعون بمزيد من المعاودة و المخاطرة لما كانوا و هم يخوضون معارك لا مناص منها يجازفون بحياتهم لدفاع عما به يتوسلون الابقاء عليها حقا إنه ينبغي على الجميع ان يقاتلوا في سبيل الوطن ما دعا داع الى ذلك و لكن ليس لواحد منهم البتة ان يقاتل في سبيل نفسه ابدا أو ليس أجدى لنا و انفع في سبيل ما فيه سلامة لذواتنا ان نركب بعضا من تلك المخاطر التي ينبغي علينا ان نركبها دفاعا عن انفسنا حالما تنتزع منا تلك السلامة* " [2]

و مما سبق نتوصل الى أن السيادة وهي سيادة الشعب وحده و هي متمثلة بإرادة العامة للجميع و الذين هم أعضاء العقد الاجتماعي ، أن السيادة هي سيادة الشعب وحده ولا يمكن تمثيلها بغيره .

[1]جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص116
[2]المصدر السابق ، ص 116

1-3القانون :

يعتبر روسو أن القانون هو صوت الارادة العامة المتمثلة بالشعب ، وأيضا يعتبر شاملا أي أنه لا يهتم بالجزئيات فقط فهو فوق الجميع و منه يعد القانون محايدا و مانعا لتعسف الارادات الخاصة فهو يفصل بين الارادات الخاصة التعسفية و الارادة العامة الخيرية للسلطة ،والقانون يضمن ويحافظ على حقوق الافراد الطبيعية كالحرية و المساواة .

فيعتبره روسو :" *أن القانون هو التعبير عن الارادة العامة فهو العلاج الوحيد لمنع تسلط الارادات الخاصة التعسفية المتسلمة زمام السلطة و للقانون يعود الفضل في الحرية و المساواة فهو وحده استطاع أن يخضع الافراد ليجعلهم احرارا أنه أسمى المؤسسات البشرية بأسرها لأنه انعكاس للنظام الالهي في العالم الدنيوي* "[1] .

كما أعتبر أنه وبالعقد الاجتماعي الذي أقاموه أفراد الشعب فيما بينهم فإنه يجب أن تضبط الحياة بينهم وتشرع بقوانين تصون حقوقهم الطبيعية فيقول روسو في ذلك " *أعطينا بالميثاق الاجتماعي ذلك الجسم السياسي الوجود و الحياة و علينا الان أن نعطيه الحركة والارادة العامة بواسطة التشريع ذلك أن الاجراء الاصلي*

[1] نقلا عن: مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، ص153

الذي به يتكون هذا الجسم و يتحد مازال لم يعين شيئا مما يجب على هذا الجسم أن يفعله من أجل الابقاء على نفسه " [1]

أي أن ضمان حقوق الافراد لا يكون الا بإقامة الميثاق الاجتماعي بينهم و هذا لا يتم الا بالقانون فهو تعبير عن الارادة العامة لجميع الشعب و أنه لا يوجد مجتمع بدون قوانين لأن وجود القانون يضبط الحياة أكثر وتصبح أكثر تنظيما ، ومنه فوجود القانون يعني وجود حقوق الانسان ووجود حريته واقامة العدل و المساواة فيما بينهم يقول روسو *"ولكن عندما يقضي كل الشعب في شأن كل الشعب فلا اعتبار عنده الا لنفسه و اذا ما قامت اذاك علاقة فإنما هي علاقة الموضوع بأكمله منظورا اليه من زاوية ما مع الموضوع بأكمله منظورا اليه من زاوية أخرى دونما تجزئة أيا كانت للكل ومن ثم يكون الشأن الذي يقضي فيه عاما مثله مثل الارادة التي بصدد القضاء و هذا بالفعل ما أسميه قانونا "* [2]

وفي نفس السياق يؤكد روسو على ضرورةٌ إقامة قوانين بين أفراد الشعب الا أنه وجب أن يكون هذا القانون عادلا بينهم ويحمي ويحفظ حقوق جميع الشعب دون أي تفرقة بينهم أو أي امتيازات ودون تفضيل انسان على أخر مهما كانت صفته فيقول روسو *:" وعندما أقول بأن موضوع القوانين يكون عاما دائما أعني بذلك أن القانون يعتبر الرعايا من حيث هم أجسام وينظر الى الأفعال على أنها*

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص 119

[2] المصدر السابق ، ص 121

مجردة ولا ينظر قط الى انسان ما باعتباره فردا ولا فعل من الافعال على أنه جزئي على هذا النحو فإن القانون يمكنه أن يقضي بوجود امتيازات ولكن لا يمكنه أن يخلعها على شخص بعينه ناعتا اياه بالاسم "[1] ويواصل روسو في نفس السياق ويؤكد على ضرورة أن القانون يجب أن يسن من طرف هيئة مختصة به وأن يضع لكل شخص مرتبته فيقول *"ويمكن للقانون أن يضع لمواطنين مراتب عديدة بل و أن يعين الصفات التي تجوز الحق فيها ولكن لا يمكنه أن ينعت بالاسم من الناس هؤلاء او أولئك يحق لهم كسب تلك المراتب ويمكنه أن يقيم حكومة ملوكية و سلالة بالوراثة ولكن لا يمكنه أن يصطفي ملكا بعينه ولا أن ينعت بالاسم أسرة ملوكية بعينها ومختصر الكلام أن كل وظيفة تتعلق بالموضوع فردي ليست البتة من شأن السلطة التشريعية "*[2] هكذا تحدث روسو عن القوانين وعن من له حق في أن يسنها كما أنه اراد من القوانين أن تكون تشمل جميع الناس بما فيهم الحاكم فهو أيضا خاضع لقانون لأن القوانين هي من ارادة الشعب جميعا أي الارادة العامة فيقول *" نتبين في الحال بالاعتماد على هذه الفكرة انه لم يعد من اللازم لنا أن نسأل عمن يعود اليه حق سن القوانين والحال أنها من أفعال الارادة العامة ولا أن نسأل اذا ما كان الامير يعلو على القانون و الحال أنه عضو من الدولة و اذا ما كان من الجائز للقانون أن*

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب، ص 121

[2] المصدر السابق، ص 121

يكون جائزا والحال أن لا أحد يمكنه أن يكون جائزا على نفسه ولا كيف أن المرء حر ومذعن للقوانين والحال أنها ليست سوى دواوين ارادتنا "[1]

ويؤكد روسو على أن الشعب هو الذي يسن القوانين و هو صاحب السيادة فيها وهو الذي يضبطها لأن الارادة العامة هي خيرة دائما ولا ترضى غير الخير للشعب ، فيقول روسو في هذا *"ليست القوانين بالمعنى الحقيقي الا شروط الاجتماع المدني ويجب على الشعب المذعن للقوانين أن يكون هو صاحبها الذي سنها و أما القواعد الضابطة لشروط الاجتماع فأمرها لا يعود الا الى الشركاء ... الا أن الشعب دائما ما يريد الخير من تلقاء نفسه ولكن لا يتبين دائما من تلقاء نفسه "*[2] ويقول أيضا عن الارادة العامة وبعلاقتها بالقانون فأعتبرها روسو بأنها دائما على صواب والخطأ فيها ان من يسيرها و يوجهها الى مصالحهم الخاصة *" الا أن الارادة العامة لدائما على صراط مستقيم و لكن ملكة الحكم التي تدلها و توجهها ليست دائما نيرة لزم اذا أن نجعلها تتبين الموضوعات كما هي في الاعيان بل و احيانا كما يجب أن تبدو لها في الظاهر أن نهديها الى سبيل الخير الذي تبحث عنه و أن نصونها من اغراءات الارادات الخاصة "*[3] يقصد روسو هنا أنه يجب أن تكون الارادة العامة دائما خيرة وتطبق القوانين على الجميع دون أي تفاوت بينهم او تمييز ويجب أيضا

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، تر عبد العزيز لبيب ، ص121-122

[2] المصدر السابق ، ص122-123

[3] المصدر السابق ، ص 123

صيانتها من الارادات الخاصة التي تسعى لمصالحها الخاصة وتخالف بذلك القانون

ومما سبق يتبين لنا أن القانون ما هو الا تلك الشروط والبنود التي يضعها الشعب عند اقامته للعقد الاجتماعي ، وأن الشعب هو الوحيد الذي يسن القوانين ويضبطها ، ويجب عليه طاعتها و الخضوع لها وعدم تجاوزها أو التعدي عليها .

الفصل الثالث : نظرية حقوق الانسان عند روسو وتأثيرها على الفكر السياسي المعاصر

المبحث الأول : روسو و تأثيره على الثورة الفرنسية

المبحث الثاني : نظرية حقوق الانسان عند روسو و علاقتها بالإعلان العالمي لحقوق الانسان

المبحث الثالث : حقوق الإنسان في الوقت الحالي:

الفصل الثالث : نظرية حقوق الانسان عند روسو وتأثيرها على الفكر السياسي المعاصر

تمهيد :

لقد ساهمت نظرية روسو في حقوق الانسان في تبلور الفكر في كل من العصر الحديث و المعاصر ، فقد أعطى روسو لحقوق الانسان الطبيعية الاهمية في اعادة احياءها و الاهتمام بها من جديد ، كما أنه يعد من بين المؤثرين في قيام الثورة الفرنسية ، و في اعلان العالمي لوثيقة حقوق الانسان .

1-المبحث الأول : روسو و تأثيره على الثورة الفرنسية :

يعتبر المفكر جان جاك روسو من بين ابرز مفكري عصره الذين أثرو و ساهموا في قيام الثورة الفرنسية وقد مهد لها روسو من خلال كتاباته التي تنص على الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الانسان الطبيعية الى جانب كل من فولتير* وفلاسفة الموسوعة ديدرو* ودالمبير*" قبل أن تهب الثورة الفرنسية كان يهيئ لها، ويحطم خصومها، رجال الفكر من أمثال فولتير الى ديدرو الى دالمبير الى جان جاك روسو، وذلك الى المساواة بين جميع أبناء الشعب في الحقوق ، وهي مساواة كان ينكرها النظام الاقطاعي والامتيازات الملوكية، وكذلك بالدعوة الى إخراج الكنيسة من الحياة المدنية ، وحرمانها امتيازاتها العديدة ، وكذلك بالدعوة الى الحياة

العصرية التي كان يفهمها ديدرو وفولتير على أنها الاعتماد على العلم والمعرفة "[1] وهذا يعني انه كان لهؤلاء المفكرين الدور البارز في قيام الثورة الفرنسية من خلال تهيئتهم لها بكتاباتهم ،وفي الثورة على الظلم و الاضطهاد الذي مارسته الكنيسة و النظام الاقطاعي ضد الشعب، فقد ادت هاته الافعال و التصرفات الى انتهاك حقوق الانسان الطبيعية كحريتهم و حقهم في المساواة و العدالة ، فقد سعوا الى اخراج المجتمع من حياة الظلم و الجور الى مجتمع واعي يعتمد على العلم و المعرفة " و كان من أبرز الدعاة الى الثورة من حيث لا يعلم هو جان جاك روسو ، فإن مبادئ الثورة التي مازلنا نعزوها اليها هي هذه الكلمات الثلاث : الحرية ، و الاخاء ، و المساواة و هي كلمات جان جاك روسو ؟ و نقول : إن جان جاك روسو لم يكن يدري أنه يدعو الى ثورة ... و لكن ثورة حياته و مؤلفاته كانت تناقض النظام السابق للثورة في المجتمع و الدولة ، بحيث أصبحت هذه الحياة و هذه المؤلفات مبادئ عامة للحياة الجديدة "[2]ومن هنا فإن لكتابات روسو الفضل في محاربة كل انواع الظلم و العنف و أي شكل من أشكال انتهاك حقوق الانسان ، فادعى الى ضرورة احترام ووجود حقوق الانسان الطبيعية خاصة في مؤلفه العقد الاجتماعي." و كان روسو في كراهته للمجتمع و الحكومة و الكنيسة ينشد مجتمعا آخر يسوده العدل ، فلا يكون فيه الجائع محروم مع الشبعان المكتظ ، ومن هنا

[1] سلامة موسى ، كتاب الثورات ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012، ص 58

[2] المرجع السابق ، 2012 ، ص 58

كلماته التي أصبحت شعار الثورة : الحرية ، الاخاء ، المساواة "[1]هكذا كان دور روسو الفعال في قيام الثورة التي غيرت المجتمع الفرنسي بأكمله و أيقظته من سباته و حررته من كل أشكال العبودية التي مارست في حقه ، ودفعت به الى المطالبة بحقوقه الطبيعية و التي هي فطرية ولا يجب التنازل عليها، و منه فإن هذه المطالب قد ساهمت في قيام الثورة الفرنسية و التي من خلالها أصدر اعلان حقوق الانسان و المواطنة" أن اعلان حقوق الانسان الذي جرى تبنيه في 26 اوت 1789 يؤلف التعليم المسيحي للنظام الجديد ... و لكن الاعلان يوضح جوهر حقوق الانسان و حقوق الامة في مقدمته التي تعيد الى الاذهان نظرية الحق الطبيعي و في مواده السبع عشرة "[2] فتعتبر وثيقة الاعلان والتي تضمنت حقوق الانسان الطبيعية هي ثمرة هذه الثورة و التي ساهمت في تغيير اوضاع المجتمع الفرنسي المختلفة ، فيركز الاعلان على اساس حقوق الانسان الطبيعية و يشدد عليها و على التأكيد على وجودها فقد نص هذه الاعلان على عدة حقوق منها " أنها حقوق طبيعية غير مكتوبة غاية كل اجتماع سياسي المحافظة عليها فتنص المادة الاولى من الاعلان على ان الناس يولدون و يبقون احرارا ومتساويين في الحقوق و هذه الحقوق هي الحرية و الملكية و السلامة و مقاومة الاستبداد " المادة الثانية" و هذا الحق في مقاومة الاستبداد يجعل التمرد السابق شرعيا أكثر مما يجيز التمرد المقبل . و

[1] سلامة موسى ، كتاب الثورات، مرجع سابق ذكره ص 59

[2] ألبير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كويسي ، دار منشورات عويدات ، لبنان ، ط4 ، 1989 ، ص 158

الحرية تحددت كحق عمل كل شيء لا يلحق الضرر بالأخرين فلا حدود لها بالتالي الا حرية الاخرين "[1] فقد كان لهذا الاعلان الدور البارز في تغيير اوضاع المجتمع الفرنسي والى إعادة الالتفات الى حقوق الانسان الطبيعية ، فنجد ان كل مواد الوثيقة تنص على ضرورة احترام حق الانسان في حريته و مساواته و تمتعه بحقه في الملكية " ولقد ربط الاعلان ربطا محكما بين المساواة و الحرية ، فالقانون واحد للجميع . وجميع المواطنين متساوون امامه "[2]و منه فإن المبدأ الاولى و الاساسي الذي قامت عليه الثورة الفرنسية هو مبدأ الحرية و المساواة و الاخاء و غيرهم من الحقوق كالحق في الملكية و العدالة فأصبح " مبدأ المساواة الذي أصبح إنجيل الأمم ، أي صار قطب الاشتراكية و الديمقراطية في الوقت الحاضر ،و بهذا نقصد إن تلك الثورة ، التي لم تنته بظهور الامبراطورية ولا بالأنظمة التي ظهرت بعد الامبراطورية ، انتشرت بالتدريج مع الزمن ، ولا تزال ذات سلطان على النفوس "[3] أي انه اعتبر حق المساواة إنجيلا للثورة الفرنسية فقد ساهمت كثيرا في تغيير واقع المجتمع الفرنسي خاصة و الاوروبي عامة .

ومنه تعتبر الثورة الفرنسية كتلك القطرة التي أفاضت الكأس و التي ساعدت في تغيير اوروبا و العالم بأكمله لأفضل ما كان عليه و لظهور فكرة حقوق الانسان و

[1]، ألبير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كويسي ص 158 -159

[2]المرجع السابق ، ص 159

[3]غوستاف لوبون ، روح الثورات و الثورة الفرنسية ،ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 19

الى رفض كل أشكال العنف و الظلم و الاضطهاد ."لقد أفلح رجال الثورة في أن يتوجوا هذه الجهود بتلك الوثيقة التي قدمتها فرنسا لشعوب الأرض كافة لقد عملت الجمعية الوطنية منذ البدء على اخراج وثيقة تبين فيها للناس حقوق الانسان و المواطن ولكي تكون اساسا لدستور الحكم و قد تم لها ذلك و أقرت الوثيقة في سنة 1789 "[1] وهذا يعني ان رجال الثورة في فرنسا قد ساهموا بشكل كبير و بارز في اعلان وثيقة حقوق الانسان و المواطن و التي كان لها الأثر البارز في اعادة احياء حقوق الانسان و حرياتهم ، و بهذه الوثيقة أثبتت الثورة الفرنسية للعالم بأنها قادرة على التغيير و اعادة البناء من جديد " لقد أثبتت الثورة الفرنسية قدرة الانسان على بناء نظام سياسي جديد ، على اساس من المبادئ العقلية و المشروعة بشكل عام . و استمدت الحقوق المعلنة في 1789 و 1793 ، من التراث الفلسفي ، و التأكيد بأنه لا يمكن تبرير ما لا يصون الحقوق الطبيعية و الحرية و المساواة و الملكية و الحقوق المدنية"[2]وهذا يعني ان وثيقة حقوق الانسان كانت محررة للإنسان و أثبتت قدرته في بناء نظام سياسي جديد يقوم على اساس مبادئ عقلية و مشروعة ، فنجد ان محتوى الوثيقة قد نادى بالتأكيد على حقوق الانسان الطبيعية و ضرورة الحفاظ عليها وضمانها

[1] هشام محمود الاقداحي ، معالم النظم السياسية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009 ، ص 113

[2] فرانسوا جورج ديفورس و اخرون ، موسوعة تاريخ اوروبا العام ، ترجمة حسين حيدر ، منشورات عويدات ، بيروت –باريس ، ط1 ، 1995 ، ص 64

" وتنوعت رسالة الثورة : فأعلنت عصر العقل و الحقوق الفردية ، ونادت بسيادة الأمة ، و أدانت الاضطهاد الإقطاعي المزمن ، و نادت بالتسامح ومجدت المساواة .و أما داويها في أوروبا فقد انبثق من فكرة الأخوة و الارتباط بالمصلحة العامة لدى الثوريين الأوائل "[1] ولذلك فقد كانت لوثيقة حقوق الانسان والمواطنة اهمية كبيرة في تنوير العقل الاوروبي وتخلصه من تسلط الكنيسة والنظام الاقطاعي السائد أنذاك ، فقد كسب الانسان من خلالها حريته و كرامته و حقه في المساواة و العدالة و هي حقوق يكفلها القانون الطبيعي بالدرجة الاولى ولا يمكن التنازل عنها لأي سبب.

" لذلك نجد ان الثورة الفرنسية 1789 وهي ثورة الطبقة البورجوازية ضد النظام الاقطاعي جعلت الحقوق الطبيعية أحد أسانيدها ، و جعلت من تعزيزها أحد أهدافها و قالت أن غاية كل هيئة سياسية هي صيانة حقوق الانسان الطبيعية الثابتة "[2] وقد اعتبرت الثورة الفرنسية ثورة الطبقة البورجوازية ضد النظام الإقطاعي و التي هدفت الى تعزيز الحقوق الطبيعية و صيانتها و جعلها ركيزة و أساس و غاية كل الدول فهي حقوق ثابتة و فطرية.

إذن فغاية الثورة الفرنسية هي الثورة على النظام الاقطاعي و على كل ما يضر بحقوق الانسان الطبيعية و يهدمها ، كما أنها عززت من فكرة حقوق الإنسان

[1] فرانسوا جورج ديفورس و اخرون ، موسوعة تاريخ اوروبا العام ، ترجمة حسين حيدر ، ص 66-67

[2] حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1986 ، ص 137

وأعادت الاعتبار لها و اكدت على أهمية وجودها من اجل حماية كرامة و انسانية الإنسان .

2- المبحث الثاني : نظرية حقوق الانسان عند روسو و علاقتها بالإعلان العالمي لحقوق الانسان :

لقد تعرضت حقوق الانسان الى عدة انتهاكات و نزاعات في ظل وجود الحروب و الصراعات التي كانت سائدة في العالم، و بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان من طرف الامم المتحدة سنة 1948 و الذي تضمن عدة بنود و عرائض تدافع عن حقوق الانسان الطبيعية كالحق في الحياة و الحرية و المساواة و التي قد تعرض لها من قبل جان جاك روسو و غيره من فلاسفة العقد الاجتماعي ، وقد كان لروسو الاثر الكبير في اعادة احياء و صياغة حقوق الانسان و قد كان لهاته الاخير التأثير الكبير على واقع الفكر السياسي الحديث و المعاصر .

2-1 محتوى وثيقة الاعلان العالمي و معناها :

تعد وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان من بين اهم نتائج تلك الحروب و الثروات التي كانت قائمة بين الشعوب في جميع انحاء العالم و الذي كان قد تطرق اليه سابقا من طرف فلاسفة العقد الاجتماعي امثال روسو الذي أكد على أولوية حماية و اعادة احياء الحقوق الطبيعية للإنسان و هو ما تنص عليه مواد الاعلان" و تستند هذه الحقوق الى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تضمن الاحترام و الحماية للكرامة

المتأصلة و القيمة الذاتية لكل كائن بشري و تعبر ايضا عن الحقوق التي يمتلكها كافة افراد الجنس البشري بغض النظر عن موطنهم او جنسيتهم او عرقهم او انتمائهم الاثني او اللغوي او الجنسي او قدراتهم الذاتية و تصبح تلك الحقوق ذات قوة عندما ينظر لها على انها قانون عرفي دولي "[1] اي ان الاعلان جاء ليؤكد على حقوق الانسان الطبيعية وليحقق مبادئ العدل و المساواة و الاستقرار في المجتمعات الدولية و ذلك لدحض كل مفاهيم التمييز بأنواعه من أجل تحقيق الانسانية بمفهومها الواسع و للوصول الى مجتمع دولي معاصر بما يكفل لما جاء فيه الاعلان العالمي لحقوق الانسان " و يعتبر الاعلان العالمي لحقوق الانسان من اكثر الاعلانات شهرة و اكثرها اثارة للجدل وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة و هناك شبه بين الاعلان و اعلانات الحقوق الداخلية كالإعلان الفرنسي الصادر سنة 1789 واعلان الحقوق و الاستقلال الامريكي سنة 1776 و يعتبر اول اعلان دولي لحقوق الانسان اتصف بالشمولية الى حد ما "[2]

فقد كان اول ظهور لوثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 10 ديسمبر 1948 أي أن" اولى خطوات تدوين حقوق الانسان دوليا هو اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الامم المتحدة في جمعيتها العامة في العاشر من شهر كانون الاولى سنة 1948 "[3]

[1] عمر سعد الله ، حقوق الانسان و حقوق الشعوب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4 ، ص 19

[2] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2011 ، ص 43

[3] عمر سعد الله ، حقوق الانسان و حقوق الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4 ، ص 46

و قد صدر عن اجتماع الامم المتحدة عدة قرارات و اتفاقيات بعد اجتماع الجمعية العامة و بهذا " *فإن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان بوصفه المثل الاعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب و كافة الامم كما يسعى جميع افراد المجتمع و هيئاته واضعين هذا الاعلان نصب أعينهم على الدوام ومن خلال التعليم و التربية الى توطيد احترام هذه الحقوق و الحريات و كما يكفلوا بالتدابير المطردة الوطنية و الدولية الاعتراف العالمي بها و مراعاتها الفعلية فيما بين شعوب الدول الاعضاء* " [1] أي أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الذي وضعته جمعية الامم المتحدة و باجتماع كل الدول و التي وافقت على بنوده وكل ما نص عليه ،جاء ليؤكد على ضرورة احترام ووجود حقوق الانسان خاصة الطبيعية منها ، كما دعا ايضا الى الحفاظ عليها و رعايتها تحت أي ظرف و هذا ما يؤكد عليه الاعلان في مقدمته

"ويقول الاعلان العالمي لحقوق الانسان في اول سطر من ديباجته لما كان الاعتراف بما لجميع اعضاء الاسرة البشرية من كرامة اصيلة فيهم ومن حقوق متساوية و ثابتة يشكل اساس الحرية و العدل و السلام العالمي "[2] بمعنى أن اولى ما تنص عليه وثيقة الاعلان هي مبادئ الحق و العدالة و المساواة بين جميع البشر .

[1] وائل انور بندق ، التنظيم الدولي لحقوق الانسان ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ط2 ، 2010 ، ص 20

[2] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2001 ص 43

ونجد ان الوثيقة الاعلان تحتوي على مقدمة و 30 مادة تقوم جمعيها على اتفاقيات واحدة وهي حفظ حقوق الانسان و كرامته " و جاء الاعلان في مقدمة و ثلاثين مادة و يقوم الاعلان على مبادئ اساسية هي الحرية و المساواة و عدم التمييز و تشمل المواد من 3-22 جميع الحريات التقليدية الفردية و الجماعية اما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فقد وردت في المواد من 22-27 اما المادة 22 من الاعلان فقد مهدت لهذه المجموعة من الحقوق التي تعتبر كل فرد في المجتمع صالحا للتمتع بهذه الحقوق و ان هذه الحقوق سوف تتوفر للفرد من خلال المجهود القومي و التعاون الدولي "[1] ونجد ان كل ما تضمنه الاعلان من بنود و قوانين كانت جلها تنص على ضرورة احترام حقوق وحريات الانسان المختلفة ، فتعتبر المادة 22 منه كتمهيد او انطلاقة لتمتع الانسان داخل مجتمعه بجميع حقوقه وهذا لا يتم الا باتفاق و احترام جميع الدول هاته الحقوق .

اذ كانت هاته الحقوق مرتبطة بفلاسفة العقد الاجتماعي فقد كانوا اول من نادوا بضرورة احياءها و اعادة صياغتها من جديد من أجل تمتع الانسان بكامل حقوقه و خاصة حقه في الحرية و المساواة ، و الذي يعتبر روسو من اهم من أكدوا على الحقوق الطبيعية للإنسان و على ضرورة الحفاظ عليها و تمتع الانسان بها خاصة حرية الانسان و حقه في المساواة و هذا ما يبتدئ به روسو في كتابه العقد

[1] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير، ص 44

الاجتماعي في الفصل الاول فيقول " ولد الانسان حرا و في كل مكان هو الان يرسف في الاغلال "[1] اذ جاءت هذه العبارة لتأكيد لكون حرية الانسان فطرية أيضا أكدت عليه وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان و هذا ما تضمنته المادة الاولى و التي نصت ايضا على ان جميع الناس يتمتعون بالحرية و المساواة فيما بينهم حيث جاء نص المادة الاولى من الاعلان بما يلي " يولد جميع الناس احرارا و متساوين في الكرامة و الحقوق و هم قد وهبوا العقل و الوجدان و عليهم ان يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء "[2] أي أن حقوق الانسان تعتبر فطرية وهي تولد و توجد مع الانسان منذ ولادته ،كما كرس الاعلان على هذه الحقوق في المادة الثانية و التي تنص على ان " لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الاعلان دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي ... فضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على اساس الوضع السياسي او القانوني او الدولي للبلد او الاقليم الذي ينتمي اليه الشخص سواء أكان مستقلا او موضوعا تحت الوصاية او غير متمتع بالحكم الذاتي ام خاضعا لأي قيد أخر على سيادتها "[3] فقد جاءت المادة الثانية من الاعلان لتؤكد على ضرورة تمتع كل انسان بالحقوق والحريات دون تمييز مهما كان نوعه (جنس او لون او لغة او دين او رأي مهما كان او بلد او اقليم) وأيضا

[1] جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي ، ترجمة عبد العزيز لبيب ، ص 78

[2] وائل انور بندق ، التنظيم الدولي لحقوق الانسان، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ط2 ، 2010 ، ص 20

[3] المرجع السابق ، ص 20

تمتعه بحقوقه السياسية وإبداء رأيه مهما كان ، كما انه يجب ان تحترم حقوقه حتى وإن كان خارج دولته او إقليمه .

كما تناولت المادة 7 من الاعلان في مضمونها على حق الحماية من أي تمييز ينتهك هذا الاعلان اذ اعتبرت ان الناس متساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز او اي تحريض على مثل هذا التمييز و تنص المادة 7 من الاعلان بما يلي " الناس جميعا سواء امام القانون و هم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الاعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز "[1] ونجد ان الاعلان بأكمله يؤكد على ضرورة الالتزام بالحفاظ و الاهتمام بكرامة الانسان و ضمان كل حقوقه و حرياته اضافة الى ذلك ان كل مواد الاعلان تحرص على ضمان وجود كل حقوق الانسان و تمتعه بها دون أي قيد فنجد ان المواد الاخرى في الوثيقة تنص على عدة اتفاقيات و بنود نذكر منها كل من "وتشير المادة 17 الى حق الملكية الفردية المواد من 18 الى 21 فإنها تتناول بالتفصيل حريات الانسان الفكرية و الدينية ، وحرية التعبير عن الرأي "[2] فقد تناولت الوثيقة حق الانسان في الملكية الفردية والى التأكيد على حمايتها وصيانتها ، والتي نادى به من قبل فلاسفة العقد الاجتماعي و حرصوا على التأكيد على ملكية كل فرد و حصوله عليها دون قيد او تعسف ،

[1] وائل انور بندق ، التنظيم الدولي لحقوق الانسان، مكتبة الوفاء القانونية ،ص 21

[2] خضر خضر ، مدخل الى الحريات و حقوق الانسان ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط4 ، 2011، ص 149

"والحق لكل فرد بالتمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق و الحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان تحققا تاما المادة 28 ، اما المادة 29 فإنها تحدد الواجبات المفروضة على الفرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، و انه يخضع لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير و حرياته و احترامها ، وتشير الى أنه لا يصح أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع اغراض الامم المتحدة و مبادئها "[1] أي أنه من حق أي فرد التمتع بوجود نظام يحمي ويصون هاته الحقوق ويحافظ عليها ، كما أكدت الوثيقة أن لا يجب أن تمارس هذه الحقوق بطريقة غير مناسبة تناقض و ما جاء به اتفاق الامم المتحدة فيما بينهم و يؤكد على هذا في المادة الاخيرة من الميثاق و التي تنص على " أنه ليس فيه أي نص يجوز تأويله على أنه يخول دولة او جماعة او فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق و الحريات الواردة فيه "[2]ومن خلال ما جاء في الاعلان يتبين لنا أن الوثيقة قد اعطت الاولوية لحقوق الانسان المختلفة وحرياته كما حرصت على ضرورة المحافظة على هذه الحقوق و صيانتها ضد اي نهب او قيد يكبل نشاطها لأنه أي مساس بهذه الحقوق يعد اهانة و تنزيل من قيمة و كرامة الانسان"و اذا امعنا النظر في الوثيقة نجدها ملخصا لكتابات فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيين خاصة و فلاسفة مذهب الحقوق الطبيعية عامة فهي تنقل عن

[1] خضر خضر ، مدخل الى الحريات و حقوق الانسان ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط4 ، 2011، ص -149 150

[2] المرجع السابق، ص 150

مونتيسكو فكرتيه عن الحرية و عن فصل السلطات وعن روسو فكرتيه عن العقد الاجتماعي و الارادة العامة وعن لوك فكرتيه عن سيادة الامة و عن حق مقاومة الجور "[1]و هذا يعني ان الوثيقة تعد تعبيرا صريحا عن افكار فلاسفة العقد الاجتماعي الذين كان لهم الدور الكبير في احياء و تسليط الضوء على حقوق الانسان الطبيعية "ومن هنا فإن الوثيقة تبدو معبرة تعبيرا صادقا عن مذهب الحقوق الطبيعية تلك الحقوق التي تترتب للفرد لمجرد كونه انسانا فلا يستمدها من سلطة ما "[2] أي أن الاعلان يؤكد على ضرورة الحفاظ على هذه الحقوق باعتبار أنها حقوق طبيعية وجدت مع الانسان ولا يمكنه تنازل عنها .

"ويهدف الاعلان الى الحد من سلطان الهيئات الحاكمة ففي احدى مواده يطالب بحماية الحريات ضد طغيان الهيئة الحاكمة او تعسف الهيئة التشريعية لا يجوز اجبار أحد على عمل لا يلزمه به القانون و ليس للقانون ان يحرم الا الاعمال الضارة بالجماعة"[3] و يتبين لنا ان الاعلان قد حارب كل اشكال الظلم و الطغيان في حق الانسان و استبعد كل ما يضر او يمس بحقوقه حتى لو كان القانون بحد ذاته فليس له اي حق في التعرض لحقوق وحريات الافراد ،

[1] هشام محمود الاقداحي ، معالم النظم السياسية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009 ، 113 -114

[2] المرجع السابق ،ص 114

[3] المرجع السابق ، ص 114

"ولقد كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان بمثابة المرجع الاساسي ، التي ارتكزت عليه هيئة الامم المتحدة من أجل حماية كرامة الكائن البشري من آية سلوكات من شأنها المساس بكرامته ، و لم تكتفي به فقط بل توسعت و أصدرت العديد من الاتفاقيات و القرارات ، و التي تكفلت بعملية صيانة الحقوق وحمايتها من كل أوجه الانتهاك ، بما يكفل وضع آليات فعلية لحماية حقوق الانسان " [1] فقد اعتبر هذا الاعلان كأساس ترتكز عليه هيئة الامم المتحدة من أجل حماية حقوق الانسان و صيانتها وضمان كرامة الانسان و قيمته ضد أي انتهاك يمس به و بحقوقه وحرياته المختلفة ، فقد أصدرت هيئة الامم المتحدة عدة اتفاقيات وقرارات تحمي به هاته الحقوق

ومما سبق يتبين لنا أن حقوق الانسان أصبحت قضية رأي عام في تاريخ الانسانية جميعا و هذا لأن قيمة الحق تعادل اهم القيم كالعدالة و المساواة و الحرية ، و هذا يعني انه يجب الحفاظ و التأكيد على ضمان حقوق الانسان المختلفة و حريته و صيانتها مهما كانت الظروف ، لأن الانسان بدونها يفقد كرامته و انسانيته.

[1] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، ص 40

المبحث الثالث : حقوق الإنسان في الوقت الحالي:

تعتبر حقوق الانسان هي تلك المبادئ و البنود و القوانين التي تحمي و تحافظ على السلوك البشري ، و هي أيضا تلك القواعد التي لا يجب المساس بها او التنازل عنها مهما كان فهي حقوق متأصلة في الانسان و موجودة معه منذ ولادته ، فقد بحث فيها الانسان منذ القدم لكنها حققت قفزة نوعية مع فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة روسو الذي أعطى اهتماما كبيرا بحقوق الانسان خاصة الطبيعية منها ، و أيضا فقد زاد الاهتمام بهذه الحقوق أكثر بعد وثيقة الاعلان العالمي " لقد أصبح موضوع حقوق الانسان يحظى باهتمام كبير و متزايد في المحافل الدولية و أصبح برأي المجتمع هذا الموضوع المحور الاساسي الذي تدور حوله العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الفكرية، و هو ما أضطر المجتمع الدولي في الاخير بالاعتراف بأخطائه اتجاه أدمية الانسان و إقرار منهج جديد يرتكز نوعا ما على تأمين حقوق الانسان بوسائل أكثر فاعلية " [1]أن هذا الاهتمام بحقوق الانسان تطور أكثر و حظى باهتمام متزايد و اصبح محورا اساسيا تدور حوله العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية خاصة بعد تلك الانتهاكات التي تعرضت لها الانسانية جراء الحروب والصراعات وهذا ما دفع بالمجتمعات الى ضرورة وجود منهج يحمي و يقر بحقوق الانسان المختلفة ،

[1] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، ص 42

وقد وزاد الاهتمام بها أكثر بعد اعلان وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان"و لقد كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان بمثابة المرجع الاساسي ، التي ارتكزت عليه هيئة الامم المتحدة من اجل حماية كرامة الكائن البشري من أية سلوكات من شانها المساس بكرامته ، و لم تكتفي به فقط بل توسعت و أصدرت العديد من الاتفاقيات و القرارات ، و التي تكفلت بعملية صيانة الحقوق و حمايتها من كل اوجه الانتهاك ، بما يكفل وضع أليات فعلية لحماية حقوق الانسان " [1] ونجد انه من خلال وثيقة الاعلان فإن حقوق الانسان أصبحت اساس و ركيزة في كل المجتمعات و اصبحت الشغل الشاغل في كل المحافل الدولية، الا ان ما نراه الان داخل الشعوب العربية يقول عكس ذلك فلا وجود لما يسمى بحقوق الانسان او قانون يحمي و يصون حقوق الانسان في الوطن العربي

"اذا اعتبرنا الحقوق التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة و اعلنته في العاشر من كانون الاول / ديسمبر 1948 هو المستوى المشترك الذي ينبغي ان تستهدفه كافة الشعوب و الامم كما اعتبره مصدروه و دونوه في ديباجة الاعلان ، فإن ممارسة الانسان في الوطن العربي لحقوقه بعيدة عن هذا المستوى . عبرت عن هذا شكاوى المواطنين التي عبروا عنها بمختلف الوسائل و الاساليب "[2]و هذا يعني ان حقوق الانسان في

[1] خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، ص 40

[2] حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، ص 109

الوطن العربي لا وجود لها نظرا لوجود تلك الاضطرابات والصراعات والنزاعات المختلفة التي أدت الى تدهور حقوق الانسان و انتهاكها في الوطن العربي فنجد ان ان غياب ثقافة احترام ومعرفة حقوق الانسان في الوطن العربي ادى الى ظهور انتهاكات في حقها و اضطهادها وهذا نتيجة لعدة عوامل منها الظلم والاستعباد ، و دليل ما نشاهده في جل الدول العربية من حروب وانتهاكات في حق الانسان و كرامته و حقوقه المختلفة بالأخص سوريا و اليمن .

وهذا الوضع المزرى في الوطن العربي اتجاه حقوق الانسان نتيجة لجهل الشعوب في الوطن العربي حقهم في الحرية و في مختلف الحقوق الاخرى ."ونحن اذ استعرضنا مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان لوجدنا ان كل حق وحرية نصت عليها تلك المواد هي موضوع شكوى بافتقادها وانتهاكها في هذا القطر ، او ذاك ، من أقطار الوطن العربي ، اذ لم يكن بصورة مستمرة و دائمة "[1] أي أن كل حق وحرية نص عليها الاعلان غير موجودة و مفتقدة وهي محل شكوى في كل مناطق الوطن العربي بسبب تلك الظروف و الاضطرابات التي يعيشها ، فنجد ان كل حقوق الانسان في الوطن العربي غير موجودة ومن بينها اهم الحقوق الطبيعية كالحرية و المساواة التي تعد حقوق ضرورية ولا يجب التنازل عنها وحتى انه اول ما نادت به وثيقة الاعلان هيا ضرورة تمتع كل انسان بحقه في المساواة مع غيره فيقول في ذلك حسين جميل عن واقع المساواة في الوطن العربي

[1] حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، ص 109

"اما المساواة بمعنى ان كل سواسية امام القانون ، لهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ، و لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز كما تقرر المادة السابعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان هذه المساواة في بعض الاقطار العربية ، حتى تلك التي لها دستور ينص على المساواة بين المواطنين ، فإن هناك شكاوى من المواطنين تقول ان واقع مجتمعهم لا يقوم على أسس من المساواة ، ليس فقط المساواة بمعناها الواسع بحيث تشمل المساواة الاقتصادية و الاجتماعية ، انما هناك عدم مساواة " [1] أي أن الانسان في الوطن العربي يفتقد لأهم حقوقه وهيا حقه في المساواة فواقع المجتمعات العربية لا يعترف بحقوق الانسان ولا وجود لها وهذا كله بسبب النزاعات والحروب واستغلال الانسان واستعباده وليس هذا وحسب بل هناك عدة عوامل ساهمت في التعدي على حقوق الانسان ونهبها ومن بينها الانظمة الحاكمة فنجد ان حقوق الانسان في الوطن العربي أي أن عامل الانظمة له دور كبير في انتهاك حقوق الانسان في الوطن العربي ، فإن غياب ممارسة القانون ومعرفته أدى الى غياب الديمقراطية وبالتالي غياب حقوق الانسان بكل أشكالها .

و مما سبق نستنتج أن أي انتهاك لحقوق الانسان أو تعرض له فإنه يؤدي الى غياب الامن و السلم في الوطن العربي خاصة و في العالم بشكل عام ، و كل هذا بسبب عدم تطبيق ما جاءت به وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان والى كل

[1] حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي، ص 113-114

ما نادت به الثورات المختلفة وفلاسفة العقد الاجتماعي خاصة روسو الذي أكد على ضرورة احترام حقوق الانسان و على ضرورة وجودها ، الا أن الواقع الحالي لحقوق الانسان مجرد حبر على ورق فهي لم تتجسد على أرض الواقع بل ظلت فقط مجرد اعلانات ووثائق وهذا ما جعل استحالة تطبيقها وارد .

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراسة موضوع حقوق الانسان خاصة إشكالية الحق الطبيعي تبين لنا :

أن حقوق الإنسان ذلك الدرع الذي يحمي كرامة الانسان و إنسانيته و أنها أيضا ملازمة للإنسان وهي حقوق فطرية و لا يمكن المساس بها أو التنازل عنها بأي شكل من الأشكال ، كما انه لا يمكن البتة تمييز بين الاشخاص في الحقوق على أساس العرق أو اللون أو المعتقد أو الانتماء .

أن فكرة حقوق الانسان لا ترتبط بمكان و زمان معين فهي صالحة لكل وقت و لكل مكان و زمان و أن الجميع متساوون فيها ، و أن وجودها لم يكن في وقت معين بل هي موجودة منذ القدم ، كما أنها مرتبطة بماهية الانسان و أن أساسها يكمن في حق الحرية و المساواة .

كما نجد أن لعصر النهضة الاوروبية و للقرن الثامن عشر الفضل الكبير في إعادة بلورة موضوع حقوق الانسان خاصة مع فلاسفة العقد الاجتماعي كل من توماس هوبز و جون لوك بالإضافة الى دور روسو الفعال في إعادة إحياء فكرة حقوق الانسان الطبيعية خاصة الحرية و المساواة و التي تعد من بين أهم حقوق الانسان التي دافع عنها روسو في كتاباته و التي أكد على ضرورة حمايتها و الحفاظ عليها تحت أي ظرف .

كما يؤكد روسو من خلال كتاباته و أفكاره على خيرية الانسان و أن الانسان قبل انتقاله للمجتمع المدني كان يتمتع بكامل حريته و مساواته مع الأخرين و أن طبيعته خيرة و أنه كان يعيش في سلام و ووئام مع الأخرين .

كما تعتبر أفكار روسو خاصة فكرة العقد الاجتماعي و التي رسم من خلالها طريقا للحفاظ على حقوق الانسان الطبيعية و هي حق الحرية و المساواة ، و ان الانسان عندما تنازل عن حقوقه للدولة كان من أجل حماية هاته الحقوق و صيانتها .

بالإضافة الى أن كتاب روسو في العقد الاجتماعي و لتلك الافكار التي جاءت فيه الفضل الكبير في قيام الثورة الفرنسية و التي أحدثت عدة تغييرات على الصعيد الاوروبي و العالمي ، كما نتجت من خلالها وثيقة اعلان حقوق الانسان و المواطنة في فرنسا ، و أثرت أيضا أفكار روسو المختلفة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان فكانت أفكاره مرتبطة بما جاء في الوثيقة .

حاول روسو من خلال أفكاره و كتاباته تغيير وضع حقوق الانسان في العالم و بناء منظومة سياسية تحافظ على هذه الحقوق و تحميها .

يعتبر عصر التنوير بالنسبة لموضوع حقوق الانسان عصرا ذهبيا فبفضله أعادت طرح فكرة حقوق الانسان الطبيعية و التي أكد لنا من خلالها انها حقوقا متأصلة في الانسان

ولا يمكنه العيش بدونها لأن حرية الانسان و مساواته جزء لا يتجزأ من كرامته و انسانيته .

بالرغم من كثرة الحديث عن حقوق الانسان و ذلك الاهتمام بها الا أنها مازالت لحد الآن تتعرض لعدة انتهاكات صارخة بحقها خاصة ما نراه وما يحدث في الشرق الاوسط و في جميع دول العالم الثالث .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

قائمة المصادر :

1-روسو جان جاك ، إميل أو تربية الطفل من المهد الى الرشد ، ترجمة نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة و النشر ، مصر ، د ط ، د س .

2-روسو جان جاك ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين الناس ، ترجمة بولس غانم ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، ط1 ، 2009 .

3-جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012.

4-روسو جان جاك ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012 .

5-روسو جان جاك ، في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، ط1 ، 2011 .

قائمة المراجع :

6-احمد علي عجيبة ، البابوية و سيطرتها على العصور الوسطى ، مكتبة المهتدين الاسلامية ، مصر ، ط 1 ، 1991 .

7-ابراهيم مصطفي ابراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر ، 2001 .

8-إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر ، 1985 .

9-إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، دار الكتب المصرية ، 2001 .

10- اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون الى ماركس ، دار المعارف ، مصر ، ط 5 ، 1995

11- أنسام عامر السوداني، فلسفة حقوق الانسان هوبز لوك مونتسكيو روسو ، مكتبة مؤمن قريش ، لبنان ، ط 2 ، 2017 .

12- ألبير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كويسي ، دار منشورات عويدات ، لبنان ، ط4 ، 1989 .

13- برتراند راسل[1] ، تاريخ الفلسفة الغربية ،ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ط 3 ، 2002 .

14- برنارد غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، لبنان ، ط1 ، 1982 .

15- توماس هوبز ، اللفياثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة ، ترجمة ديانا حبيب حرب و بشرى صعب ، دار الفارابي ، الامارات ، ط1 ، 2011 .

16- جورج سعد ، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2000 .

17- جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة على مقلد ، الدار العالمية ، لبنان ، ط 2 ، 1983 .

18- جون لوك ، الحكومة المدنية ،ترجمة محمود شوقي الكيال ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، د ط ، د س .

19- جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، لبنان ، 1959 .

20- جان جاك شوفا لييه ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة الى الدولة القومية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط 4 ، 1998 .

21- حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1986.

22- حسن خليفة ، تاريخ النظريات السياسية و تطورها ، دار العلوم العليا ، مصر ، ط1 ، 1929.

23- حسين فوزي النجار ، الفكر السياسي الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ، مصر ، 1967.

24- خضر خضر ، مدخل الى الحريات و حقوق الانسان ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط4 ، 2011 .

25- رونالد ستررومبرغ ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث 1601-1977 ، ترجمة احمد الشيباني ، دار القارئ العربي ، مصر ، ط 3 ، 1994.

26- سلامة موسى ، كتاب الثورات ، مؤسسة الهنداوي لتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012.

27- [1]سعيد عبد الفتاح عاشور ، تاريخ اوروبا في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية لطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1976 .

28- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الأوروبي و الأمريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1992.

29- عبد العزيز سليمان نوار و اخرون ، التاريخ الاوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولي ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1999.

30- عبد الفتاح حسن ابو عليه و اخرون ، تاريخ اوروبا الحديث و المعاصر ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ط 3 ،1993.

31- عمر سعد الله ، حقوق الانسان و حقوق الشعوب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4.

32- غوستاف لوبون ، روح الثورات و الثورة الفرنسية ،ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، 2012 .

33- لويس عوض ، ثورة الفكر في عصر النهضة الاوروبية ، مركز الاهرام للترجمة و النشر ، مصر ، ط 1 ، 1987.

34- ليو شتراوس و جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدغر ، ترجمة محمود سيد احمد، ج 2 ، المجلس الاعلى للثقافة ، ط1 ، 2005،

35- محمد وقيع الله احمد ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 2010.

36- مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التويع ، لبنان ، ط3 ، 2007.

37- محمود سعيد عمران ، معالم تاريخ اوروبا في العصور الوسطى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د ط ، د س

38- ميلاد مقرحي ، تاريخ اوروبا الحديث 1453 – 1848 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط 1 ، 1996.

39- مختار عريب ، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي الى البيواتيقا ، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2009.

40- هاشم صالح ، مدخل الى التنوير الأوروبي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، لبنان ، ط 1 ، 2005.

41- هانس كريستيان هوف ، الباباوات أسياد على السماء و الارض ، تر شاكر مطلق ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، سوريا ، ط1 ، 2015.

42- هشام محمود الاقداحي ، معالم النظم السياسية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009.

43- وائل انور بندق ، التنظيم الدولي لحقوق الانسان ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ط2 ، 2010.

44- وليم كلي رايت ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمود سيد أحمد ، التنوير لطباعة و النشر ، لبنان ، ط1 ،2010 .

45- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، مصر ، ط5 .

الموسوعات و المعاجم :

47-اندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات ، لبنان ، المجلد 1 ، ط 2 ، 2001.

48-جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ج 2 ، 1982.

49-جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، دارا لطليعة ، لبنان ، ط 3 ، 2006.

50–فرانسوا جورج ديفورس و اخرون ، موسوعة تاريخ اوروبا العام ، ترجمة حسين حيدر ، منشورات عويدات ، بيروت –باريس ، ط1 ، 1995 .

المجلات و الدوريات :

51–غسان سليم عرنوس ، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 27 ، العدد 3 ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2011 .

الأطروحات و المذكرات :

52–خياطي مختار ، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2001 .